

**دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة
في ظل الرقمنة**

**The study of the role of sovereign funds in achieving sustainable
development in light of digitalization**

تاريخ التسليم ٢٠٢٢/٥/١
تاريخ الفحص ٢٠٢٢/٥ / ٦
تاريخ القبول ٢٠٢٢/٥/١٥

إعداد

د / سلوى عبد الحفيظ بحراوي

أستاذ التنمية والتخطيط المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم
الكلية الجامعية بالجموم- جامعة أم القرى

دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الرقمنة

اعداد وتنفيذ

د / سلوى عبد الحفيظ بحراوي

أستاذ التنمية والتخطيط المساعد

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

الكلية الجامعية بالجموم- جامعة أم القرى

ملخص:

أصبح هناك تزايد في الآونة الأخيرة بالصناديق السيادية خاصة بين صانعي السياسات والمؤسسات الوطنية لما لها من أهمية كمؤشر في التنمية في ظل التحول الرقمي من هذا المنطلق هدفت الدراسة الحالية الي تحديد دور الصناديق السيادية على تحقيق التنمية المستدامة في ظل الرقمنة، الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبعها الصندوق السيادي وكذلك دوره في مواجهة الأزمات والتعرف على المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق التنمية، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية وفي إطارها استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من المجتمع السعودي والمصري وتوصلت الدراسة الى أن قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتراري لدرجة تقديرات المبحوثين (لماهية الصناديق السيادية، دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة، الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبعها الصندوق السيادي، والمعوقات والصعوبات) جاءت جميعها مرتفعة بالنسبة لإجمالي المبحوثين كما تبين من الدراسة مدى أهمية دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في حال التغلب على الصعوبات التي تواجه تعزيز الاستثمار للصناديق السيادية في قطاعات مختلفة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

The study of the role of sovereign funds in achieving sustainable development in light of digitalization

Abstract

“There has been an increase in the recent times in sovereign funds, especially among policy makers because of their importance as an indicator of development in light of digital transformation. From this point, the current study aimed to determine the role of sovereign funds in achieving Sustainable development in light of digitization, and to identify the mechanisms and strategies that the sovereign fund must follow, as well as its role in facing crises and identifying obstacles to the establishment of a sovereign fund that promotes investment in order to achieve development. The study was applied to a random sample of the Saudi and Egyptian society.

The study concluded that the value of “X” indicates the differences between the arithmetic means and the legal average for the degree of respondents’ estimates of the dimensions of the tool used, all of which were high in relation to the total respondents. In case of overcoming the difficulties facing investment promotion for political funds in various sectors in order to achieve sustainable development

المقدمة:

شهد عصر الرقمنة الكثير من حالات عدم استقرار سائدة في الأسواق المالية العالمية وتراجع في قيمة الدولار، ويعود ذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، التي كانت سبباً في تسليط الضوء على عملية استثمارية أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام على الرغم من عدم حداتها وهي الصناديق السيادية (Sovereign Fund)، ولقد تصاعد الحديث والاهتمام بالصناديق حيث اتخذ اتجاهين مختلفين ما بين مؤيد ومعارض لها، فالاتجاه الأول يتمثل باعتبار الصناديق السيادية أحد العوامل المسؤولة عن تفاقم الأزمة في حين يعتبرها الاتجاه الثاني حلاً ممكناً من حيث قدرتها الكبيرة على توفير السيولة العالمية. (حمامي، ٢٠٠٠، ٥٦)

وتنشئ الحكومة الصناديق السيادية لأغراض اقتصادية وتنموية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك إستراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتنشأ الصناديق السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة، حيث إن معظم الصناديق تحصل على ثروتها من استغلال المواد الأولية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وبذلك تكون زيادة أصولها حسب نسبة الارتفاع الغامض لأسعار النفط والغاز. (حنفي، ٢٠١٥، ٨٩)

تجدر الإشارة إلى أن ظهور تلك الصناديق ودورها العالمي هو مؤشر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة، وبناءً على ذلك وانطلاقاً من حرص الحكومات على دعم استقرار التنمية ورفع مستويات الثقة به عبر سياسة استثمارية طويلة الأجل، إضافة إلى تحقيق عوائد وأرباح أعلى للمساهمين في رأسمال الصندوق عبر تنويع الاستثمارات المالية فقد اتبعت بعض الدول ما يسمى بالصندوق الوطني للاستثمار لدعم وتحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع مستويات الثقة بعمليات العروض على الأسهم. (الحنوي، ٢٠١٤، ٤٥)

وقد أدت التطورات التكنولوجية في العصر الحديث إلى إحداث تغييرات جذرية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنموية وغيرها، ومن ضمنها النشاطات التسويقية، فقد أدى التطور التكنولوجي إلى إيجاد فرص جديدة وفتحت آفاق واسعة سهل دخولها ومن أبرز مظاهر التطور في الأنشطة التسويقية التي نتجت عن ثروة المعلومات والاتصالات ظهور التسويق المباشر والتسويق غير المباشر كأدوات تسويق حديثة، يمكن من خلالها تقديم خدمات وبيع ومعلومات تشبع حاجات المستهلكين وتضمن تحقيق درجة أعلى من رضائهم وولائهم.

أولاً: مشكلة الدراسة وتساولاتها:

ظهرت الصناديق السيادية في العديد من دول العالم من أجل دعم البورصة حيث إن وجودها بات مطلباً مهماً وجزءاً من منظومة متكاملة تعمل على دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، وترجع أهمية وجود مثل هذا الصندوق داخل

الدولة إلى أنه يعمل على ضبط إيقاع الاقتصاد ويعزز الثقة بالأوراق المالية والشركات المدرجة ومن ثم تتحقق التنمية المستدامة للدولة، وانطلاقاً من مبدأ أن التنمية هي المرآة الحقيقية للواقع الاقتصادي في أي بلد، ونتائج عملها مرتبطة بكافة جوانب التنمية. (Global Ecommerce, 2019, 9)

ويُعد تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها كل دول العالم، ويعتبر الطرح الجديد للتنمية اعتبار الإنسان محور وأساس أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية، من خلال تحسين مستوى جودة الحياة في طبيعة اهتمام البشر لما ينعكس بشكل إيجابي على حياة الإنسان النفسية والصحية وبالتالي قدراته على النهوض بالمجتمع وقيادة أي إستراتيجية للتنمية تتبناها أي دولة، أي أن توفر الموارد البشرية التي تتمتع بمستوى حياة مرتفع في نواحي الصحة والتعليم والأمن وغيرها يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن هنا جاء الاهتمام وسعي الدول إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق معدلات ومؤشرات مرتفعة في الرفاهية والازدهار بما يعزز مستوى التنافسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (نصر، ٢٠٠٦، ٣٢) وهذا ما أكدت عليه رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية وكذلك جمهورية مصر العربية.

ولقد أصبح التحول إلى الرقمنة واحد من أهم السبل لتحسين جودة حياة الأفراد والارتقاء بهم إلى أعلى مستويات، وغني عن البيان فإن لهذه التحولات والتغيرات التي ظهرت على الصعيد

العالمي انعكاسات إيجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية، الأمر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من الإيجابيات التي أفرزتها هذه التغييرات والتقليل إلى حد كبير من المخاطر، لذا فإن النظرة المستقبلية عن التنمية تستدعي فهم هذه التحولات والتغيرات الدولية التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة في ضوء اقتصاد عالمي جديد يبرز ويسير بتسارع منقطع النظير. (Chen, Dahlman, 2014 25)

وبناءً على ذلك تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤل الرئيسي وهو "ما دور الصناديق السيادية على تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة؟ ويمكن الإجابة على التساؤل الرئيسي من خلال الإجابة على مجموعة التساؤلات التالية:

- ١- ما الصناديق السيادية؟
- ٢- ما دور الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة؟
- ٣- ما الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبعها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة؟
- ٤- ما دور الصندوق السيادي في مواجهة الازمات في عصر الرقمنة؟
- ٥- ما هي المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي مؤداه تحديد أثر الصناديق السيادية على تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة ويمكن تحقيق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

١- معرفة دور الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة.

٢- تحليل الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبعها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.

٣- وصف الأهداف التي يسعى الصندوق السيادي تحقيقها ضمن خطة التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.

٦- تحديد المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت جوانب مختلفة بما يتعلق بموضوع الدراسة، بينما كان هناك (في حدود علم الباحثة) نقص حاد في الدراسات العربية التي اقتصرت فقط على بعض المداخلات في المؤتمرات، لذلك نحاول هنا أن نلخص أهم الدراسات السابقة والتي تعتبر الأكثر علاقة بموضوع الدراسة.

١ - دراسة (Chhachharia and Leaven, 2008) التي هدفت الدراسة إلى التعرف على إستراتيجيات استثمار الصناديق السيادية وأدائها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث إن استثمارات الصناديق قد تخدم أهداف السياسية وتتعارض مع

المصالح الوطنية، لذلك فقد تم جمع بيانات عن استثمارات الصناديق السيادية لدراسة الأداء والسلوك الاستثماري للصناديق.

لقد شملت عينة الدراسة استثمارات الأكبر ١٢ صندوقاً سيادياً في العالم، مثل صندوق أبو ظبي، النرويج، المملكة العربية السعودية، وغيرها، وقد عمل الباحثان على تصنيف الصناديق حسب طبيعة استثماراتهم والشركات التابعة لهم، ثم قاموا بجمع بيانات عن الاستثمارات من حيث الوقت والحجم ونسبة الأسهم المكتسبة، وقاموا بتحليل البيانات حسب نموذج، Chan, Covrig and Ng (2005) حيث يقدم إطار جيد لتحليل التحيزات الأجنبية في تخصيص استثمارات الصناديق السيادية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة أهداف منها أن الصناديق السيادية تقوم بالتنوع في استثماراتها نحو البلدان ذات الأصول الثقافية المماثلة، وأن أسعار أسهم الشركات تستجيب إيجابياً عندما تعلن الصناديق السيادية عن استثماراتها ويعود ذلك إلى أن هذه الاستثمارات عادة ما تحدث في الشركات المقيدة مالياً.

٢- دراسة (Balding, 2010) وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الصناديق السيادية، ومحاولة معالجة عدم وجود بيانات كافية عن الصناديق السيادية وذلك من خلال الجمع بين كل من الإحصاءات المباشرة وغير المباشرة لتأمين إدراك أكثر عن كيفية استثمار الصناديق السيادية وتأثيرها على التمويل والاستثمار الدوليين، فقد استخدمت هذه الدراسة تحليل المحافظ استثمارية معينة كسنغافورة والنرويج.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات منها أن الصناديق السيادية هي صناديق كبيرة نسبياً بالنسبة للمستثمرين الدوليين ولها تأثير كبير على تحقيق التنمية المستدامة، وعدم الدقة في حساب تقديرات حجم الصناديق السيادية.

٣- دراسة (Beck and Fidora, 2012) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الصناديق السيادية في الأسواق المالية العالمية والآثار المحتملة لنقل احتياطات النقد الأجنبي للصناديق السيادية على تدفقات تحقيق التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي، وبدراسة الضغوط السعريّة لصندوق الترويج الحكومي للمعاشات التقاعدية عن طريق نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

توصلت الدراسة إلى أن الصناديق السيادية تستثمر في أصول الحكومات الأجنبية لعقود طويلة حيث إن نقل كميات كبيرة من احتياطات العملات الأجنبية لهذه الاستثمارات لها تأثير على الساحة المالية العالمية، وقد تساهم الصناديق السيادية في اتساع قاعدة المستثمرين على المدى الطويل في الأصول ذات الخطورة كالأسهم وسندات الشركات والأصول في الأسواق الناشئة، والأسهم الخاصة والعقارات، وبهذا الصدد يمكن للصناديق أن تمارس في تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية وقد تساهم في زيادة كفاءة تقاسم وتنوع لمخاطر على الصعيد العالمي.

من ناحية ثانية، إن دوافع الاستثمار الأخرى تؤدي إلى الإفراط في اتخاذ المخاطر وتشويه للأسعار، فقد تتعرض الصناديق السيادية إلى بيع مفاجئ للأصول مما يساهم في تقلبات السوق لذلك لا بد من أن تكون الصناديق السيادية شفافة بما فيه

الكفاية على تخصيصها لحجم الأصول ودوافع الاستثمار وذلك من أجل تهدئة المخاوف بشأن الآثار المحتملة للتشويه، والحد من عدم اليقين في الأسواق المالية.

٤- دراسة (Fotak, et al, 2015) هدفت هذه الدراسة إلى إجراء البحوث التجريبية للآثار المالية لاستثمارات الصناديق السيادية للشركات المدرجة في جميع أنحاء العالم، حيث تم وضع قائمة الصناديق الرئيسية وتحليل حجمها ومناقشة التقديرات لنموها في المستقبل وقد تم استخدام عوائد الأسهم غير الطبيعية كمؤشر لتأثر استثمارات الصناديق السيادية.

شملت عينة الدراسة ٧٥ عينة من الاستثمارات والتي تم جمعها من ١٦ صندوق سيادي ومرتبطة بـ ٦٢ شركة موزعة على ٢٣ بلدًا، وقد تم استخدام متوسط التراكمي للعائد غير الطبيعي، وحساب رد فعل السوق على المدى القصير.

وقد توصلت الدراسة إلى أن عددًا كبيرًا من عمليات الشراء تكون في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، وأن الصناديق السيادية تميل للاستثمار في الشركات التي ترتفع فيها أسعار الأسهم.

٥- دراسة (Bernstein, et al, 2016) بحثت هذه الدراسة بتحليل ما إذا كانت توجد اختلافات في إستراتيجيات الاستثمار والأداء عبر الصناديق السيادية، مع التركيز على الاستثمارات المباشرة للأسهم الخاصة من أجل تحقيق أهداف التنمية والتخطيط.

ولتحليل إستراتيجيات الاستثمار المباشر من الصناديق السيادية، قام الباحثون بجمع ثلاث

مجموعات من البيانات: معلومات عن الصناديق السيادية نفسها، معلومات عن الأموال المقدمة للاستثمارات المباشرة والمناخ الاستثماري.

شملت عينة الدراسة ٧ صناديق أسيوية، ١٥ صندوق من الشرق الأوسط، و٧ صناديق من الدول الغربية حيث اعتمد الباحثون في عينهم على الصفقات الحاصلة في الفترة ما بين ١٩٨٤ - ٢٠٠٧ حيث بلغ عدد الصفقات ٢٦٦٢ صفقة. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الصناديق السيادية تستثمر في الداخل عندما تكون أسعار الأسهم المحلية مرتفعة، وتستثمر في الخارج عندما تكون أسعار الأسهم الأجنبية مرتفعة.

٦- دراسة (Dewenter, et al, 2016) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير استثمارات الثروة السيادية على قيم الشركات التي تستثمر فيها وتحسين مؤشرات التنمية، وذلك بتحليل ردود فعل سعر السهم على الإعلان عن المشتريات والمبيعات عن طريق الصناديق السيادية من أسهم الشركات المملوكة للقطاع الخاص، حيث قام الباحثون باستخدام عينة تشمل استثمارات الصناديق السيادية لـ ١٩ دولة والتي تم تحديدها من قاعدة بيانات مركز إيداع الأوراق المالية وذلك خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٥.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإعلان عن متوسط عائد الأسهم غير الطبيعية إيجابي بشكل ملحوظ بالنسبة للشركات التي تقوم بعملية شراء الأسهم وعلى العكس بالنسبة للشركات التي تبيع أسهمها حيث يكون متوسط العائد سلبياً بشكل ملحوظ.

وتوصلت أيضاً إلى أن ردود الفعل لسعر السهم لأخبار حول صفقات الصناديق السيادية غير منسجمة مع حجم الصفقة، ففي حالة شراء الأسهم يزداد العائد في البداية بشكل ملحوظ ويحصل على حده الأقصى ومن ثم يتراجع، أما في حالة بيع الأسهم بتناقص العائد بشكل ملحوظ في البداية ويصل إلى حده الأدنى ومن ثم يزداد.

٧- دراسة (Bortolotti, et al, 2018) هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل تجريبي لأنماط الاستثمار في الصناديق السيادية من أجل التنمية وذلك عن طريق عينة تمثل ١.٢١٦ صفقة استثمار لـ ٣٢ صندوق سيادي بين كانون الثاني عام ١٩٨٦ وأيلول عام ٢٠٠٨، كصندوق أبو ظبي، والبحرين، وقطر، وروسيا ... إلخ.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على معايير الاختيار الواردة في مرصد FEEM، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية، أهمها:

- إن أكثر من ١.٢١٦ من استثمارات الصناديق السيادية حدثت بعد حزيران عام ٢٠٠٥م.

- معظم الاستثمارات من القطاع الخاص تكون عن طريق التفاوض لشراء الأسهم من الشركات الخاسرة، حيث فقدت الصناديق السيادية أكثر من ٦٦ مليار دولار على استثماراتهم من الأسهم المدرجة وحدها خلال شهر آذار عام ٢٠٠٩م.

- إن متوسط شراء الصناديق السيادية تكون من حصص الأقلية من الشركات المستهدفة والتي يمكن أن تكون عبر التداول العام أو الخاص.

الاستثمارات طويلة الأجل في أسواق الأسهم العالمية.

- إن معدل النمو كبير في موازنة المصالح الإقليمية للمساعدة في رفع كفاءة السوق المالية العالمية وخاصة بالنسبة للأسواق الناشئة.

- أنها عامل استقرار للسوق المالية، وإن الشفافية فيها هي من العوامل الرئيسية لتحقيق هذا الاستقرار.

٩- دراسة (Fei and Xu, 2019) هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل تجريبي لأثر الأزمة المالية على السلوك الاستثماري في صناديق الثروات السيادية من أجل تحقيق التنمية والتخطيط في عصر التكنولوجيا، وذلك باستخدام ٦١٥ صفقة من ٢٠ صندوق سيادي، وقد اعتمد الباحثان علي تحليل **Abnormal Return and turnover volatility of targets**.

كما جرت الدراسة على أربعة جوانب مختلفة، وهي الآثار المترتبة على البلد الأصلي للصناديق السيادية، والبلد المضيف للصناديق السيادية، والسوق المالية والاقتصاد الحقيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- الأزمة المالية الأخيرة لم تجلب سوى الخسائر الكبيرة للصناديق السيادية والضغط عليها، ولكن في الوقت ذاته كانت فرصة ثمينة للبيئة الخارجية من خلال تخفيف الضغط على حكومة البلد المتلقي.

- الأزمة قد تنعكس آثارها على السوق المالية، حيث أظهرت الدراسة أنها أدت إلى انخفاض العائد بشكل إيجابي بعد الإعلان عن استثمارات

- استخدام عائدات أسعار الأسهم كمؤشر لربحية الشركة.

- نجد أن مدة عامين لشراء وتحقيق أهداف الاستثمار بلغ متوسطها ١٥.٣٩% وهذا يدل على ضعف الأداء في فترة ما قبل الاستثمار ويستمر ذلك لمدة تصل إلى ستة أشهر بعد الاستثمار.

٨- دراسة (Ping and Chao, 2009) تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مواءمة الاقتصاد الكلي مع الصناديق السيادية من أجل مواكبة عصر الرقمية، واستكشاف آثار واستقرار الصناديق السيادية في السوق المالية العالمية التكنولوجية.

حيث ركزت هذه الدراسة على الصناديق السيادية في النرويج والصين. وقد تم استخدام بعض المعادلات والنسب المالية لمعرفة النسب المثلي لأصول التي تحمل الخطورة وتسعيرها والعائد منها.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- إن ظهور الصناديق السيادية مفيدة لتحقيق المواءمة بين سياسات الاقتصاد الكلي من وجهة نظر محلية، واستقرار السوق المالية العالمية من وجهة نظر دولية.

- حيث تلعب دوراً مهماً في تسهيل التنفيذ الفعال لسياسة الدولة المالية واستقرار الاقتصاد الكلي، وذلك عن طريق:

- الإسهام في التخفيف من حدة الخلل في ميزان المدفوعات الدولية عن طريق الانتقال من مخاطر الاستثمارات قصيرة الأجل، كسندات خزانات الولايات المتحدة إلى

وعرف معهد الصناديق السيادية (SWFI) الصندوق السيادي على أنه: "صندوق استثمار أو هيئة مملوكة للدولة، ويتم استبعاد كل من احتياطات النقد الأجنبي المملوكة للسلطات النقدية لتحقيق أغراض تقليدية متعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية، المؤسسات المملوكة للدولة "SOEs" بمفهومها التقليدي، صناديق تقاعد موظفي الحكومية، أو الأصول المدارة لصالح الأفراد". (المناعي، ٢٠٠٨، ٤٥)

من خلال التعريفات أعلاه يتضح أن الصناديق السيادية عبارة عن آلية حكومية للاحتفاظ أو توظيف الاحتياطات الرسمية بعيدة عن السلطات الرسمية وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية كلية.

تتميز الصناديق السيادية بعدة خصائص تشترك في بعض منها مع هيئات مالية أخرى كما تتميز عنها في البعض الآخر، وتتمثل أساساً فيما يلي:

(Caroline, 2014, 22)

- يتم امتلاكها أو السيطرة عليها من طرف الدولة، وهو معيار السيادية.
- تتولى إدارة احتياطات الصرف الأجنبي للدولة، هذه الاحتياطات تأتي من صادرات المواد الأولية أو المواد المصنعة، أو فوائض الميزانية.
- تتولى إدارة هذه الاحتياطات بطريقة منفصلة عن الاحتياطات الرسمية التابعة للسلطات النقدية، هذا ما يجعلها مختلفة عن البنوك المركزية.
- تعمل على تحقيق أهداف اقتصادية كلية محددة، تتمثل أساساً في تنويع الناتج المحلي الخام أو الادخار للأجيال القادمة.

الصناديق السيادية، وفي الوقت نفسه التخفيف من حدة المضاربات إلى حد أكبر.

رابعاً: مفاهيم الدراسة والإطار النظري:

١- تعريف الصناديق السيادية:

لا يوجد تعريف شامل وموحد لمفهوم الصناديق السيادية وذلك رغم العديد من التعريفات أعطيت من طرف منظمات دولية وخبراء اقتصاديين، ونوجز أهم هذه التعريفات على النحو التالي:

عرفت مجموعة العمل الدولية الصناديق السيادية على أنها: "صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة وتنشئ الحكومة العامة الصناديق السيادية لأغراض اقتصادية كلية وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك إستراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتنشأ الصناديق السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة". (مجموعة العمل الدولية، ٢٠١٧)

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنها: "تشكيلة من الأصول المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية، يتم تمويلها عن طريق احتياطات الصرف الأجنبي، صادرات الموارد الطبيعية (مثلاً البترول)، إيرادات عامة أو مداخل أخرى". (Adrian, 2016)

- تتبع إستراتيجيات استثمار طويلة الأجل، وهو ما يدفعها إلى تحمل المخاطر لأنها تستثمر أساسًا في الأصول الأجنبية، وبالتالي استبعاد الصناديق التي تستثمر فقط في الأصول المحلية.

- ليست ملزمة بتسديد مدفوعات دورية، شبيهة بالمدفوعات الواجبة على صناديق المعاشات الوفاء بها بنحو دوري. (كحل، ٢٠١٣، ٣١١)

يمكن أن تكون الصناديق السيادية عبارة عن مجموعة أصول غير منفصلة عن الحكومة أو البنك المركزي، بحيث تكون تحت إشراف وزارة المالية التي تحدد سياساتها الاستثمارية، أما إدارة عملياتها التشغيلية فتتم من قبل البنك المركزي أو إحدى الوكالات الحكومية، وهو ما نجده في كل من النرويج، السعودية، تشيلي، المكسيك، ألبرتا في كندا، كما يمكن أن يكون الصناديق السيادية شخصية معنوية منفصلة عن الحكومة والبنك المركزي، كصندوق KIC في كوريا الجنوبية، CIC في الصين. (Fidora, Christian, 2017, 631-655)

٢- نشأة وتطور الصناديق السيادية:

ظهور الصناديق السيادية ليس بالظاهرة الجديدة على الساحة المالية العالمية، بحيث أنشئت في الأصل خلال خمسينيات القرن العشرين من طرف الدول المنتجة للبتروول والمواد الأولية لمساعدة الدول على استقرار اقتصاداتها من تقلبات أسعار المواد الأولية وتوفير مصدر ثروة للأجيال القادمة، إذ أنشأت الكويت سنة ١٩٥٣ "هيئة الاستثمار الكويتي" (Kuwait Investment Board) في

لندن من قبل الشيخ عبد الله السالم الصباح، أين أخذت مسؤولية استثمار الفوائض الناتجة عن المداخيل البترولية، وكان ذلك قبل استقلال الكويت بست سنوات، ويعتبر من أقدم الصناديق السيادية، وبعدها في سنة ١٩٥٦ تم إنشاء الصندوق الاحتياطي لمعادلة الإيرادات في كيريباتي Kiribati Revenue Equalisation Reserve fund من طرف السلطة الاستعمارية البريطانية لإدارة المداخيل من استخراج الفوسفات، وبعد كل من الكويت وكيريباتي أنشئت المجموعة الأولى من الصناديق السيادية في سنوات ١٩٧٠ خلال الطفرة النفطية الأولى، كالصندوق السنغافوري تماسك (Tamasek Holdings) سنة ١٩٧٤، هيئة أبو ظبي للاستثمار (Abu Dhabi Investment Authority) في سنة ١٩٧٦م الذي أصبح من أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم، ١٩٧٦م، والدفعة الثانية نشأة الصناديق السيادية بدأت مع بداية سنوات ١٩٩٠م، مع الصندوق النرويجي، بحيث أنشأت حكومة النرويج في سنة ١٩٩٠م صندوق النفط النرويجي (Petroleum Fund) لتسيير المداخيل البترولية، الذي أعيد تسميته في سنة ٢٠٠٦م بصندوق المعاشات الإجمالي (Pension Fund - Global)، ومنذ ٢٠٠٢م، عرفت هذه الظاهرة تسارعًا حادًا، وبالتحديد مع نشأة كل من شركة استثمار الصين (China Investment Corporation) في الصين ٢٠٠٧م، وشركة مبادلة للتنمية (Mubadala Development Company) في أبو ظبي خلال سنة ٢٠٠٢، وهيئة قطر للاستثمار

(Qatar Investment Authority) في قطر
خلال ٢٠٠٥. (Démарolle, 2018, 3)

٣- أهداف الصناديق السيادية:

رغم تنوع الأهداف الفرعية التي تسعى الصناديق السيادية لتحقيقها، إلا أنها تشترك في هدف واحد وهو نقل الثروة للأجيال القادمة (Tomas, 2019, 2) وهو ما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية.

وتتلخص أهم هذه الأهداف على النحو التالي :

(Kern, Sovereign, 2017, 54)

- المساهمة في استقرار المالية العامة واقتصاد الكلي من تقلبات أسعار المواد الأولية خاصة بالنسبة للبلدان النفطية، فعندما ترتفع أسعار النفط، وتتراكم لدى هذه الدول فوائض زائدة عن الطاقة الاستيعابية لاقتصاداتها، يتم تحويلها إلى هذه الصناديق كمدخرات يتم استثمارها لتشكيل مصدر دخل إضافة إلى بيع النفط الخام، وعن طريق تحويل هذه الفوائض إلى الصناديق السيادية واستثمارها خارجياً يكون الاقتصاد قد تجنب التوسع المفرط في الإنفاق المحلي وما ينتج عنه من آثار تضخمية، وفي المقابل عندما تتراجع أسعار النفط بصور تعرض موازنات هذه الدول وموازينها التجارية للحالة اختلال، فإن الحكومات عادة ما تسحب من هذه الصناديق لتعالج تلك الاختلالات، وبالتالي تقدم هذه الصناديق للحكومات المنشأة لها تأمين ذاتي في ظل الدرجة الكبيرة من التذبذبات في أسعار النفط.

- الادخار للأجيال القادمة باعتبار أن الدول المصدرة للمواد الأولية وأساساً النفطية تطرح أمامها إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال القادمة، وقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلاً للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات، بحيث يتم تحويل الثروة النفطية الناضبة وغير المتجددة إلى أصول متعددة تحقق مداخيل أعلى من العائد المتوقع للنفط الخام لو بقي في باطن الأرض.

(Moutot and coordinated, 2017)

- المساهمة في التنمية من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي تساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وبالتالي زيادة معدلات النمو، وهو هدف كل صندوق تماسك في سنغافورة، صندوق khazanah الماليزي، صندوق الاستثمار العمومي في السعودية، صندوق مبادلة في أبو ظبي، شركة الاستثمار لدبي، هيئة قطر للاستثمار على سبيل المثال لا الحصر.

- استثمار احتياطات الدول من العملة الأجنبية التي تعد صمام أمان في قدرة الدول على تحويل عملتها إلى عملات أخرى لشراء حاجاتها من العالم الخارجي.

- تعتبر صمام أمان لتغطية نفقات التقاعد في الحالات الاضطرارية التي لا تتوفر لدى الدولة لسبب أو لآخر القدرة على دفع النفقات المستحقة للمتقاعدين.

درجة مخاطرها بسبب تفضيل العائد المرتفع على السيولة). (أودايير وآخرون، ٢٠١٠، ٦٠)

- صناديق التنمية: تقدم عادة المساعدة في تمويل المشروعات الاجتماعية والاقتصادية، أو تعزز السياسات الصناعية التي قد تزيد نمو الإنتاج المحتمل في بلد ما.

- صناديق طوارئ احتياطات التقاعد: (تغطي من مصادر غير مساهمات التقاعد الفردية) وهي صناديق توظف مواردها بغية إدامة رواتب والمعاشات لشريحة المتقاعدين، وتغطي التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة.

عند الأخذ بهذا التصنيف يجب الانتباه إلى أن أهداف الصناديق السيادية قد تكون متعددة أو متداخلة أو قد تتغير بمرور الوقت، ومثال ذلك أن بعض صناديق استقرار العائدات قد تطورت لكي تصبح صناديق ذات أهداف ادخارية، لأن الاحتياطات المتراكمة تجاوزت على نحو متزايد المبالغ المطلوبة لتحقيق استقرار العائدات على المدى القصير أو الحد من تأثير تدفقات العملات الأجنبية الداخلة. (Nimrod & Bianca, 2018, 90)

تعتبر التفرقة بين صناديق الثروة السيادية ذات الأصل السلعي (ومعظمها صناديق للبلدان النفطية وغير السلعية أكثر دقة في تحليل أهداف ودور تلك الصناديق، ويمكن أن تكون الصناديق السلعية (النفطية) قد أنشئت لغرض استقرار العائدات أو الادخار عبر الأجيال (كما هو الحال في صندوق النرويج) أو لغرض الحد من آثار العائدات النفطية في الاقتصاد الكلي، وفي حالة

- تهدف الصناديق السيادية أيضًا تحسين التسيير المالي لرؤوس الأموال مقارنة بالتسيير المتحفظ للبنوك المركزية، شركات التأمين، الشركات العمومية، فهي تساهم هدف الكفاءة المالية.

٤- أنواع الصناديق السيادية:

قسم صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية إلى خمس فئات رئيسية هي: (صالح، ٢٠١٨، ٤٥)

- صناديق الاستقرار، وهي صناديق عادة تنشئها الدول الغنية بالموارد الطبيعية بغية حماية أو عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي من تقلبات أسعار تلك المواد (النفط عادة)، إذ تراكم تلك الصناديق موجودات مالية خلال السنوات التي تتسم بالعوائد التصديرية العالية بغية استخدامها في سنوات لاحقة تختل فيها شروط التبادل التجاري.

- صناديق الادخار للأجيال القادمة: تتولى صناديق الادخار في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى تحويل عوائد الموارد الطبيعية غير المتجددة إلى حافظات أصول أكثر تنوعًا، وبالتالي تسمح هذه الصناديق بتوزيع عوائد المواد الأولية بطريقة عادلة عبر الأجيال، وتخفيف آثار المرض الهولندي.

- مؤسسات استثمار الاحتياطات: يعد استثمار في الاحتياطات الدولية بمثابة كيان منفصل وظيفته إما خفض التكاليف السالبة الناجمة عن الاحتفاظ بالاحتياطات أو لمواصلة السياسات الاستثمارية ذات العوائد الغالية وينظر إليها في كثير من الأحيان بأنها ما زالت تعد ضمن نطاق الاحتياطات (أي على الرغم من انخفاض سيولتها وارتفاع

ارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض يمكن أن تتحول مهام صناديق استقرار العائدات أو حجب آثارها عن الاقتصاد المحلي إلى صناديق للادخار، أما الصناديق غير السلعية فهي ناتجة من تحويل جزء من موجودات الصرف الأجنبي بالنسبة إلى الدول التي لديها فوائض في موازين المدفوعات (كالصين) إلى أدوات استثمارية. (المنيف وآخرون، ٢٠١٤، ٢٥٩)

وتشير إحصاءات معهد الصناديق السيادية لسنة ٢٠١٥م أن ما نسبته ٥٦.٦% من حجم الصناديق السيادية حول العالم ممول من الموارد الطبيعية المتمثلة أساساً في البترول والغاز (صناديق سلعية)، وفي المقابل ٤٣.٤% ممولة من موارد أخرى (صناديق غير سلعية).

٥) واقع التنمية المستدامة وإشكالية تحقيقها:

أ- مفهوم التنمية المستدامة:

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى، فخلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد حيث إنها كانت مرادفاً لمفهوم النمو الاقتصادي، وكانت خلال عقد الستينيات تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان، وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة فقد أعيد تعريف مفهوم التنمية في منتصف السبعينيات لتصبح عملية

تخفيض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل والبطالة... وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي، وقد أصبحت في مرحلة لاحقة تعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره، إلا أنه مع بداية الثمانينيات وما شهدته الدول النامية من تدهور في مستوى الدخل الحقيقي مما أدى إلى لجوئها للإقراض الخارجي، ومن ثمة استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتمام بمفهوم التنمية الذي يعكس أبعاداً بيئية وبشرية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة. (ظاهر، ٢٠٠٩، ٣)

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمية كبيرة بعد ظهور تقرير اللجنة Brudtland "مستقبلنا المشترك" (Our common Future) الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧، حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". (ديب، مهنا، ٢٠٠٩، ٤٨٨)

التعريف أعلاه كان مبهماً، ولكنه حدد بذكاء قضيتين أساسيتين وهما مشكلة التدهور البيئي التي تصاحب في معظم الأحيان النمو الاقتصادي، وأيضاً الحاجة الملحة لهذا النمو للقضاء على الفقر. (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، ٢٠١٨، ٢)

وقد تبلور مفهوم التنمية المستدامة بشكل أكبر من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "قمة الأرض" في عاصمة البرازيل "ريو بيجانيرو"

الذي أضفى على مفهوم التنمية المستدامة طابع الشرعية على المستوى الدولي، وربط البيئة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعا إلى المشاركة الشعبية في سياسات التنمية، وكذلك في النصيب العادل لثمارها (بوزيد، ٢٠١٣، ص ٦٩) وعُرفت المستدامة على أنها: "فعل تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية". (حمداني، ٢٠١٨، ص ٧٥)

رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد وضعوا تعريفاً ضيقاً لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال القادمة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل: التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية، كما ركزت بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها". انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". (أديب، ٢٠٠٢)

ب- أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة:
تعد التنمية المستدامة ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار يتسم بالضبط والترشيد للموارد

(العايب، ٢٠١٧، ص ٢٤)، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي موضحة على النمو التالي:
(Philippe, 2014, p2)

- البعد البيئي: هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرق منهجية مع إدارة نظام البيئة، للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه.

- البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفاءة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملابس، هواء...)، فضلاً عن الاحتياجات المكملة الرفع مستوى معيشته (عمل، ترفيه، وقود...) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

(Tomas, William, 2018, 33)

- البعد الاقتصادي: وينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية، وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثمة يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

- البعد المؤسسي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية الدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية

والبيئية، فبدون مؤسسات، قادرة على تطبيق إستراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة. (Coppins, Winkler, 2017,) (57)

رغم انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فهي الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة، وبناء على ذلك أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كتاباً بعنوان **Methodologies Indicators of Sustainable Framework and Development** يتضمن ١٣٤ مؤشراً مصنفةً إلى أربع فئات رئيسية وهي: بيئية، اجتماعية، اقتصادية، ومؤسسية، تتمثل المؤشرات الاقتصادية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، مجموع الدين الخارجي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نسبة المساهمات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، أما المؤشرات الاجتماعية فتتمثل في مؤشر الفقر الذي يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومعدل البطالة الذي يشمل نسبة العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل، ومعدل النمو السكاني الذي يعبر عن النسبة المئوية للنمو السكاني بحيث هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية، تتمثل المؤشرات البيئية متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية، متوسط

نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة كميات الأسمدة المستخدمة سنوياً، الأراضي المصابة بالتصحّر ونسبتها من المساحة الإجمالية للبلد، التغيير في مساحة الغابات، أما المؤشرات المؤسسية تتمثل في إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها، عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠٠ مواطن، عدد خطوط الهاتف لكل ١٠٠٠ مواطن، عدد أجهزة التلفزة والراديو. (عوينان، ٢٠١٤، ٣٠)

- التحديات التي تواجه المجتمع في مجال التنمية المستدامة:

تواجه الدول العربية العديد من التحديات في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة لعل أهمها ما يلي: (غانم، ٢٠١٤، ٥، ٦)

- الفقر:

والذي يعد السبب الرئيسي للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية في الدول العربية، حيث تزداد حدة الفقر والجوع والتهديدات للأمن الغذائي في الكثير من تلك الدول، كما يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة وإلى استعمالها استعمالاً عشوائياً، وتجدر الإشارة إلى أن تلك الجدلية بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية قد يكون سببها الضغوط التي يحدثها انتشار الأمية والجهل، وارتفاع عدد السكان، وتزايد معدلات البطالة، تزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها، الأمر الذي يجعل الفقراء لا يستطيعون التفكير في المدى البعيد، ولا يفكرون إلى في القوت اليومي الذي يمثل لتلك الفئة من فئات المجتمع أكبر التحديات.

- التضخم السكاني غير الرشيد:

وعدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في الدول العربية، فلقد أدى النمو السكاني في تلك الدول إلى تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، كما عملت الزيادة السكانية على نمو ظاهرة التوسع الحضري، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق، والتوسع العمراني العشوائي، فضلاً عن ذلك فقد أدت الضغوط السكانية إلى تزايد التوسع في زراعة مناطق الرعي الطبيعية والزراعات المطرية.

- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:

واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يؤدي إلى نضوب قاعد الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الماء والتربة والهواء وخاصة في المناطق الحضرية، ومن ثمة إعاقة التنمية المستدامة، بالإضافة إلى وطأة التحديات البيئية الكبرى التي تتمثل في التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والتكنولوجية، مثل الفيضانات والزلازل وحرائق الغابات، بالإضافة إلى نقص الموارد المائية وندرتها وتدهور نوعيتها والاستغلال غير المتوازن لخزانات المياه الجوفية، والاستخدام غير الرشيد والمبذر للمياه خاصة في المجال الزراعي، فضلاً عن تدهور التربة والأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تراجع التنوع البيولوجي، وفقدان العديد من الأصناف النباتية والحيوانية، وكذلك تدهور البيئة الساحلية والبحرية، واستنزاف الثروة السمكية،

وأخيراً هناك العديد من المخاطر البيئية الناجمة عن دفن النفايات الخطيرة والسامة الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الأسلحة الكيميائية والمبيدات الحشرية.

- عدم كفاية مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة:

عدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها للدول النامية، فلقد كان من نتائج مؤتمر "قمة الأرض" في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢م تعهد الدول المتقدمة بتقديم ٠.٧% من إجمالي ناتجها المحلي إلى الدول المتقدمة ومن ضمنها الدول العربية، وذلك في إطار تعويض تلك الدول ومساعدتها في تنفيذ مشروعات بيئية تحقق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعد الدول المتقدمة هي المسؤول الأساسي عن التلوث، بالإضافة إلى ما سبق فإن ضعف حجم التكامل والتبادل التجاري البيئي والاستثمارات والشركات الفعالة بين الدول العربية تُعد عائقاً كبيراً أمام تحقق التنمية المستدامة في تلك الدول.

- ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية:

وقصورها عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم ومستلزمات تحقيق التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا لبلدان الدول العربية، بالإضافة على مشكل كبرى تعاني منها الدول العربية وهي هجرة العقول إلى الدول المتقدمة، فضلاً عن عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية التي تلزم لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

- الديون:

وتمثل أحد أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤدي للتأثير سلبيًا في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، حيث تشكل الديون وأعباء خدمتها عبئًا كبيرًا على اقتصاديات غالبية الدول العربية.

- الإستراتيجية الاستثمارية للصناديق السيادية العربية:

تتوزع استثمارات الدول العربية النفطية بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية، وتشكل الغالبية العظمى استثمارات بالدولار القصير الأجل في الأوراق المالية الأمريكية، وتختلف نسب كل منها اعتمادًا على إستراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة، والتي هي الأخرى تتوقف على الهدف من إنشاء الصندوق. (M. Sturm and F. Gurtner,) (2017)

تدار الاستثمارات الخارجية للصناديق السيادية العربية وخاصة الخليجية منها بصورة محفظة استثمارية تساهم في قطاعات اقتصادية مختلفة وبنسب متفاوتة، بحيث تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة (غانم، ٢٠١٤، ١١) (الولايات المتحدة وبريطانيا)، ومثالًا على ذلك يمكن عرض الجدول الموالي يظهر تركيبة المحفظة المالية لهيئة أبو ظبي للاستثمار الذي يعد أكبر الصناديق السيادية العربية من حيث حجم الأصول المدارة.

٦- الصناديق السيادية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة في عصر التطور التكنولوجي:

لدى الصناديق السيادية أهداف طويلة الأجل، بما في ذلك نقل الثروة بين الأجيال، فمعروف أنها

تستثمر في الأوراق المالية الخارجية نتيجة العدد من الأسباب من بينها نقص فرص الاستثمار المحلي، فبعد الأزمة المالية العالمية، شجعت العوائد المنخفضة في البلدان المتقدمة السلطات الوطنية على الاستثمار محلية، وخاصة تمويل مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل، لكن هذا يفتح المجال لبعض المخاطر المحتملة، بما في ذلك إفشال الجهود المبذولة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتصبح وسيلة "لاستثمارات" المنحازة سياسية والتي لا تضيف إلى الثروة الوطنية شيئًا (منظمة التعاون الإسلامي، ٢٠١٥م، ٩٦).

- معايير نجاح الصناديق السيادية العربية في إدارة الفوائض وتحقيق تنمية مستدامة:

يتطلب نجاح الصناديق السيادية في إدارة الفوائض النفطية وتحقيق التنمية عدة معايير تتمثل فيما يلي: (ناجي، ٢٠١٣، ٩١)

- أن يكون الصندوق السيادي جزءًا من منظومة مالية متكاملة عالية الكفاءة تضمن درجة عالية من الانضباط المالي، والتي بدونها لا يمكن أن تكون هناك قواعد واضحة ملزمة تحكم عمل الصندوق وتضمن شفافية الأداء الحكومي وتحد من سوء استخدام الموارد، إضافة إلى وجود رغبة واستعداد حقيقيين من قبل السياسيين في إنجاح الصندوق وتحقيقه أهدافه الموضوعية.

- ينبغي توخي الوضوح في تحديد الآليات المعنية بالتنسيق بين عمليات الصناديق وغيرها من أنشطة المالية العامة، بحيث لا ينبغي أن تضطلع هذه الصناديق بمعاملات الإنفاق المحلي مباشرة لما فيها من مخاطر إنشاء "موازنة مزدوجة"

- أن يكون هناك شفافية مالية عامة، فمن الأفضل إدارة الصناديق المعنية بالموارد كجزء لا يتجزأ من إطار سياسة المالية العامة متوسطة الأجل، بغية التأكد من وضع خطط للإنفاق على مسار قابل للاستثمار.

- مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق، فالقواعد التشغيلية الجامدة، مثل شرط إيداع نسبة محددة سلفاً من موارد إيرادات معينة في الصندوق، أو ربط الإيداعات والسحوبات بمستوى الأسعار والإيرادات يمكن أن يؤدي إلى تعقيد سياسة المالية العامة أو في بعض الأحيان التعارض معها.

- أنه من الضروري وضع سياسات استثمارية سليمة ومحددة المعالم، وبناء أطر إدارة المخاطر من أجل ضمان اتساق القرارات الاستثمارية لصندوق الثروة السيادية مع أغراضه وأهدافه الاستثمارية، لذا فإنه ينبغي أن تهدف القرارات الاستثمارية إلى تعظيم العائد المالي المعدل حسب المخاطر بها يتوافق مع سياسته الاستثمارية، ففي غياب إستراتيجية واضحة لاستثمار الفوائض وإدارتها من المحتمل أن يواجه الاقتصاد حالة من عدم الاستقرار الكلي.

(Ismael, 2009, 98)

ومن هنا تعرف الصناديق السيادية على أنها أدوات استثمارية حكومية طويلة الأجل، تستثمر مواردها محلياً وخارجياً، من خلال اتباع إستراتيجية استثمارية متوافقة مع طبيعة وأهداف الصندوق، وتختلف هذه الصناديق مما يجعلها غير متجانسة فيما بينها، بحيث تختلف من جانب أهدافها ويمكن تقسيمها إلى خمسة صناديق أساسية، كما تختلف من حيث ومصادر تمويلها وتقسّم إلى صناديق سلعية وغير سلعية بحيث تحتل الصناديق السلعية أكثر من ٥٠% من حيث

وخفض شفافية المالية العامة، فمن الأفضل إدارة الصناديق المعنية بالموارد كجزء لا يتجزأ من إطار سياسة المالية العامة متوسطة الأجل، بغية التأكد من وضع خطط للإنفاق على مسار قابل للاستثمار.

- مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق، فالقواعد التشغيلية الجامدة، مثل شرط إيداع نسبة محددة سلفاً من موارد إيرادات معينة في الصندوق، أو ربط الإيداعات والسحوبات بمستوى الأسعار والإيرادات يمكن أن يؤدي إلى تعقيد سياسة المالية العامة أو في بعض الأحيان التعارض معها.

- ألا يسمح للحكومة بالصرف خارج إطار الميزانية المعتمدة أو الاقتراض لتمويل العجز، وأن يحظر على الصندوق امتلاك وحدات دين عام ضمن أصوله، حتى لا يتاح المجال أمام الحكومة للاقتراض منه أو أن تستخدم أصوله كضمانات للاقتراض العام.

- تعتبر الحوكمة المؤسسية السليمة للصناديق السيادية مسألة حاسمة للأطراف المعنية المحلية، فمن المسلم به أن جوانب كثيرة من الحوكمة المؤسسية السليمة قابلة للتطبيق بوجه عام على هذه الصناديق، فالمبادئ العامة المتعلقة بوظائف الملكية الرئيسية، والإفصاح والشفافية، وتدفق المعلومات بين الإدارة العليا ومجلس الإدارة كلها مسائل تنطبق على الصناديق السيادية، ويتعين على هذه الصناديق أيضاً أن تضمن وجود عمليات كافية لإدارة المخاطر، والموارد البشرية والنظرية لأغراض إدارة المخاطر المالية والتشغيلية على نحو سليم.

١- حدود موضوعية: حددت الباحثة موضوع دراستها في الدور الذي يلعبه الصندوق السيادي من وجهة نظر عينة من المجتمع السعودي والمجتمع المصري.

٢- حدود مكانية: تمثلت في أرامكو بالمملكة العربية السعودية وجامعة القاهرة.

٣- حدود بشرية: طبقت الدراسة على عينة من العاملين في أرامكو والأكاديميين بجامعة القاهرة.

٤- حدود زمنية: طبقت الدراسة الميدانية على الجمهور في الفترة من سبتمبر ٢٠٢١م حتى مارس ٢٠٢٢م.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى نوع الدراسات الوصفية التحليلية حيث هدفت إلى وصف وتحليل أثر دور الصناديق السيادية على تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحول الرقمي.

٢- عينة الدراسة:

طبقت أداة الدراسة على عينة عشوائية (ميسرة) من العاملين في أرامكو بالمملكة العربية السعودية والأكاديميين بالجامعات بجمهورية مصر العربية تخصص اقتصاد وعلوم سياسية وقد بلغ عددهم (١٨٠) مفردة.

توصيف عينة الدراسة:

- خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات النوع، الوظيفة، السن، سنوات الخبرة.

الحجم العالمي لأصول الصناديق، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تسعى الدول العربية النفطية إلى إدارة مداخلها التي تمتاز بخاصية النضوب وعدم الاستقرار، وذلك من خلال إنشاء الصناديق السيادية التي تعمل على حماية حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية، وحماية اقتصاداتها من تقلبات الأسعار وبالتالي القيام بخطوة مهمة في سبيل تحقيق تنمية مستدامة.

- تحتل الصناديق السيادية الخليجية الحصة الأكبر من حيث حجم الأصول المدارة مقارنة بالدول العربية الأخرى، وتتجه استثماراتها خارجياً، خصوصاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. تواجه الصناديق السيادية العربية العديد من التحديات في مجال إدارة الفوائض وتحقيق التنمية المستدامة لاقتصاداتها، كعدم توفر مناخ استثماري ملائم، ضعف الطاقة الاستيعابية لاقتصاد، وانخفاض كفاءة الأسواق المالية العربية، وارتباط عوائدها بالدولار الذي يمتاز بعدم الاستقرار.

- نتيجة للأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة والأساليب الحمائية المتبعة من قبل الدول المستضيفة لاستثمارات الصناديق السيادية العربية، اتجهت هذه الأخيرة لدعم الاستثمارات المحلية، لكن يجب أن يتم هذا الإنفاق المحلي وفق ضوابط وحدود معينة، كتبني معايير الحوكمة والتناسق بين أنشطة الصناديق والمالية العامة، والتوجه لتمويل المشاريع المنتجة.

خامساً: حدود الدراسة:

وتمثلت حدود الدراسة في الآتي:

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة وفقا للنوع ، الوظيفة، السن، سنوات الخبرة.

المتغير	المجموعات	التكرار	النسبة
النوع	ذكور	٦٤	٣٥.٦٠
	إناث	١١٦	٦٤.٤٠
المجموع		١٨٠	١٠٠
الوظيفة	أكاديميين	١٠٤	٥٧.٨٠
	خبراء	٧٦	٤٢.٢٠
المجموع		١٨٠	١٠٠
السن	أقل من ٣٠	٨٩	٤٩.٤٠
	٣٠ إلى أقل من ٤٥	٥٦	٣١.١٠
	٤٥ سنة فأكثر	٣٥	١٩.٤٠
المجموع		١٨٠	١٠٠
سنوات الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	٧٩	٤٣.٩٠
	من ١٠ إلى أقل من ٢٠	٧٦	٤٢.٢٠
	٢٠ سنة أو أكثر	٢٥	١٣.٩٠
المجموع		١٨٠	١٠٠

٣- المنهج المستخدم:

- مدى تأثير الصناديق السيادية في تعزيز

استندت الدراسة الحالية إلى المنهج الكمي والكيفي باستخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة لمجموعة من العاملين بأرامكو بالمملكة العربية السعودية والأكاديميين بالجامعات بجمهورية مصر العربية تخصص اقتصاد وعلوم سياسية.

التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.

- آليات وإستراتيجيات يجب اتباعها لتعزيز الصناديق

٤- أدوات الدراسة:

السيادية في ظل الرقمنة.

- دور الصناديق السيادية في مواجهة الأزمات في

- مقياس الدراسة: استبانة لقياس فاعلية دور

ظل الرقمنة.

- المعوقات والصعوبات التي تواجه تعزيز دور

الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة

الصناديق السيادية في تحقيق أهداف التنمية

المستدامة في ظل الرقمنة.

- أهم مقترحات الخبراء لتفعيل دور الصناديق

في ظل الرقمنة:

السيادية من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

- البيانات الأولية:

واشتمل كل محور على مجموعة من العبارات

- ماهية الصناديق السيادية.

التي تقيس الهدف من البحث وتحاول الإجابة

على تساؤلات الدراسة، التحقق من فروض الدراسة.

وقد مر المقياس بعدة مراحل منها:

١- مرحلة اطلاع الباحثة على الأدبيات النظرية والمقاييس والأدوات التي تشتمل على متطلبات الدراسة الحالية والتي ساعدت الباحثة في وضع عبارات المقياس.

٢- تقنين أداة الدراسة من خلال الخطوات التالية:

أولاً: صدق المقياس:

يقصد بالصدق أن يقيس المقياس ما وضع لقياسه، وقد أجرى اختبار الصدق للتأكد من صدق المقياس من حيث صدق المحتوى Content validity حيث تم تحديد أهداف الدراسة وتسؤلاتها وترجمة ذلك في شكل فروض، وكذلك مراجعة بعض الدراسات السابقة، ثم وضع الأسئلة التي تغطي أهداف وتسؤلات الدراسة.

أ- الصدق المنطقي (صدق المحتوى): اعتمدت الباحثة في بناء هذا المقياس واختيار العبارات

المكونة لأبعاده على الدراسات السابقة التي اتخذت من الصناديق السيادية موضوعاً لها. وكذلك اشتقت بعض عبارات المقياس من بعض المقاييس الخاصة بالدراسات السابقة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، واستكملت باقي عبارات المقياس من الدراسات التي تناولت أحد جوانب أو أبعاد التنمية المستدامة، ويشير هذا الاعتماد على المصادر السابقة إلى تمتع المقياس بقدر مقبول من الصدق المنطقي وأن المقاييس الفرعية صالحة للتطبيق.

ب- الصدق التكويني أو البنائي:

١- تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية لها، وذلك لمعرفة مدى ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للمقياس، ولهدف التحقق من مدى صدق الاستمارة، ويتضح ذلك من خلال جدول التالي:

جدول (٢)

معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مقياس فرعي والدرجة الكلية للمقياس

المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
ماهية الصناديق السيادية.	٠.٥٧٥	دالة عند ٠.٠١
مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة	٠.٦٥٦	دالة عند ٠.٠١
الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	٠.٧١٢	دالة عند ٠.٠١
دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة.	٠.٦٨١	دالة عند ٠.٠١

دالة عند ٠.٠١	٠.٧٧٦	المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.
------------------	-------	--

يتبين من الجدول السابق أن أبعاد المقياس تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠١، وقد تراوحت معاملات الارتباط لأبعاد استمارة التقييم بين (٠.٥٧٥)، (٠.٧٧٦) وهذا دليل كافٍ على أن المقياس تتمتع بمعامل صدق عالٍ، وبم أن الاستمارة تم تقسيمها إلى خمسة مقاييس فرعية، فقد تم إجراء معاملات الارتباط بين فقرات كل بعد من الأبعاد والدرجة الكلية لكل بعد على حدة ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

٣- تم حساب الصدق البنائي أو التكويني لاستمارة التقييم وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل بند مع الدرجة الكلية للمقياس الفرعي لها بعد استبعاد قيمة هذا البند من الدرجة الكلية فجاءت قيم معاملات الارتباط الناتجة دالة عند مستوى ٠.٠١ مما يشير إلى اتساق المقاييس الفرعية وصدق محتواها في قياس ما وضعت لقياسه، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين درجات عبارات كل مقياس فرعى والدرجة الكلية للمقياس الفرعي لها (*)

المقاييس الفرعية للاستبيان											
الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبعها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة			مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة			ماهية الصناديق السيادية					
معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
٠.٦٢٥	٧	٠.٥٨٢	١	٠.٦١١	٧	٠.٦٢٥	١	٠.٥٢١	٧	٠.٦٧٢	١
٠.٧١٢	٨	٠.٥٥٢	٢	٠.٧١٥	٨	٠.٤٧٨	٢	٠.٦٨٢	٨	٠.٧١٥	٢
٠.٦٢٣	٩	٠.٦٣٢	٣	٠.٧١٢	٩	٠.٥٦٣	٣	٠.٦٦١	٩	٠.٦٥٢	٣
٠.٤٩٨	١٠	٠.٤٩٥	٤	٠.٦٣٢	١٠	٠.٧٠٣	٤	٠.٣٨٢	١٠	٠.٥١٨	٤
٠.٥٣٥	١١	٠.٥٨٢	٥	٠.٧١٢	١١	٠.٨٢٥	٥	٠.٤٩٢	١١	٠.٦٨٩	٥
٠.٦١٢	١٢	٠.٧١٢	٦	٠.٥٨٩	١٢	٠.٦٨٥	٦	٠.٨٤٧	١٢	٠.٧٢٦	٦
المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة						دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة					
٠.٦٨٥	٩	٠.٨٧١	٥	٠.٦٢٥	١	٠.٨٠٢	٩	٠.٥٣٦	٥	٠.٨٢٤	١
٠.٦٠٢	١٠	٠.٤٩٨	٦	٠.٧٦٢	٢	٠.٧٠٣	١٠	٠.٦٢٤	٦	٠.٨٧٢	٢
٠.٦٣٣	١١	٠.٨١٢	٧	٠.٦٨٢	٣	٠.٥١٣	١١	٠.٥٥٨	٧	٠.٧٢٤	٣
			٨	٠.٧٠٢	٤	٠.٤٩٨	١٢	٠.٦٥٢	٨	٠.٦٢٣	٤
* جميع عبارات المقاييس الفرعية دالة عند ٠.٠١											

أ- طريقة إعادة التطبيق:

تم تطبيق المقياس على عينة مكونة من ٤٠ مفردة من ثم أعيد تطبيقه مرة أخرى على المجموعة نفسها بعد فاصل زمني قدره ثلاثة أسابيع، ثم قامت الباحثة بحساب معامل الثبات بين درجات المبحوثين في التطبيقين الأول والثاني. وقد أشارت معاملات الارتباط إلى الاتفاق بين الإجابات على كل بعد من أبعاد استمارة المقياس بين التطبيق الأول والثاني بنسبة بلغت ٠.٨٧٢ ويتضح ذلك من الجدول التالي:

ثانياً: ثبات المقياس:

يقصد بثبات المقياس عادة أن يكون على درجة عالية من الدقة والإتقان والاتساق فيما تزودنا به من بيانات عن سلوك المفحوص، والاختبار الثابت هو الذي يعطي نفس النتائج (تقريباً) إذا طبق على نفس الأشخاص في فرصتين مختلفتين، وقد تم حساب معامل ثبات المقياس على عينة قوامها (٤٠) مفردة، وذلك بعدة طرق مختلفة، ومن الطرق التي تستخدم لحساب ثبات المقياس.

جدول رقم (٤)

معامل ثبات المقاييس الفرعية وأبعادها المختلفة

م	البعد	عدد العبارات	معامل الثبات	مستوى الدلالة
١	ماهية الصناديق السيادية	١٢	٠.٨٤٥	دالة عند ٠.٠١
٢	مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.	١٢	٠.٦٨٢	دالة عند ٠.٠١
٣	الآليات والاستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	١٢	٠.٧٤٢	دالة عند ٠.٠١
٤	دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة.	١٢	٠.٦٦٤	دالة عند ٠.٠١
٥	المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	١١	٠.٨٩٨	دالة عند ٠.٠١
	الدرجة الكلية	٥٩	٠.٨٧٨	دالة عند ٠.٠١

ب- طريقة التجزئة النصفية (S.H):

كما قامت الباحثة بحساب معامل ثبات كل مقياس فرعي من المقاييس المكونة للاستبيان، وحساب معامل ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان مع بعضها وكذلك حساب معامل ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية للمقياس وفقاً لطريقة التجزئة النصفية لجتمان ومعامل سبيرمان وبراون.

يتضح من الجدول السابق مدى تقارب نسبة الثبات بين الأبعاد المختلفة، كما يتضح أن معاملات ثبات الأبعاد المختلفة قد تراوحت ما بين (٠.٦٦٤ - ٠.٨٩٨) وهي معاملات ثبات دالة عند مستوى ٠.٠١، كما يبين الجدول السابق أن معامل ثبات الدرجة الكلية لاستمارة المقياس قد بلغ ٠.٨٧٨ وهي نسبة توحى بالثقة في صلاحية المقياس كأداة من أدوات الدراسة.

جدول رقم (٥)

معامل ثبات المقياس وأبعاده وفقاً (التجزئة النصفية لجتمان - سبيرمان وبراون)

م	البعد	معامل ارتباط التجزئة النصفية لجتمان	معامل ارتباط سبيرمان - براون
١	ماهية الصناديق السيادية	٠.٧٠٢	٠.٨٧٩
٢	مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.	٠.٦٩٨	٠.٧١٢
٣	الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	٠.٦٧٢	٠.٦٨٩
٤	دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة	٠.٧٦٨	٠.٨٧٧
٥	المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	٠.٨٩٨	٠.٨٣٢
*	معامل ارتباط الأبعاد مع بعضها.	٠.٨٦٧	٠.٧٨٢
*	ارتباط الأبعاد مع الدرجة الكلية.	٠.٨٢٣	٠.٨٦٢

المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان وفقاً لمعامل التجزئة النصفية لجتمان ما بين ٠.٦٩٨ - ٠.٨٩٨، بينما تراوح معامل ثبات المقاييس

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن أبعاد المقياس حققت معاملات ثبات علي درجة معقولة ومقبولة علمياً، حيث تراوحت معاملات ثبات

الفرعية المكونة للاستبيان وفقاً لمعامل ارتباط سبيرمان وبراون ما بين ٠.٦٨٩-٠.٨٧٧، وفيما يتعلق بمعاملات ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان مع بعضها فقد كانت ٠.٨٦٧ وفقاً لمعامل ارتباط التجزئة النصفية لجتمان، بينما كانت وفقاً لمعامل سبيرمان - براون ٠.٨٧٩، وهي معاملات ثبات عالية وتدل على ثبات الأبعاد، وفيما يتعلق بمعاملات ارتباط المقاييس الفرعية المكونة للاستبيان مع الدرجة الكلية للاستبيان فقد كانت ٠.٨١٢ وفقاً لمعاملات ارتباط التجزئة النصفية لجتمان، وبلغت ٠.٨٥٩ وفقاً لمعامل

سبيرمان وبراون وهي معاملات ثبات عالية وتشير إلى ثبات المقاييس وصلاحيته للاستخدام.
ج- حساب ثبات المقاييس بطريقة ألفا كرونباخ:
تعتمد معادلة ألفا كرونباخ على تباينات بنود المقاييس، وتشتت أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط، ولذلك قامت الباحثة بحساب معامل الثبات لكل بعد على انفراد، ثم قامت بحساب معامل ثبات المقاييس ككل، وقد استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي SPSS لحساب معاملات الثبات، حيث تبين أن قيمة ألفا كرونباخ للمقاييس ككل ٠.٨٨٩ وهذا دليل كاف على ثبات استمارة المقاييس وصلاحيته للتطبيق.

جدول (٦)

معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد المقاييس والدرجة الكلية للاستبيان

المجال	عدد فقرات كل بعد	قيمة ألفا
ماهية الصناديق السيادية.	١٢	٠.٨٣٢
مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.	١٢	٠.٧٩٨
الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	١٢	٠.٧٤٢
دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة.	١٢	٠.٦٧٤
المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	١١	٠.٧٦٥
المقاييس ككل	٥٩	٠.٨٧٦

تشير البيانات في الجدول السابق إلى قيم معامل الثبات لإجابات المبحوثين، وتراوح قيمة معامل ألفا ما بين (٠.٦٧٤ - ٠.٨٣٢) وهي توحى بثبات المقاييس، كما تشير قيمة معامل الثبات ألفا على إجمالي المقاييس إلى ثبات المقاييس وقدرته على قياس ما وضع لقياسه حيث بلغت قيمته ٠.٨٧٦

اعتمدت الباحثة المتوسط الفرضي (٢) ووزنه المئوي (٠.٦٧)، وذلك وفقاً للمعادلة التي تم ذكرها سابقاً، وبالتالي إذا كانت درجة المتوسط الحسابي والوزن المئوي للمجال ككل أقل من المتوسط الفرضي ووزنه المئوي فيكون المجال في حاجة إلى تعديل.

أولاً: فيما يتعلق بتحديد دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة:

نتائج الدراسة وتفسيرها:

جدول (٧)

يوضح قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن المئوي والترتيب ودرجة تقديرات المبحوثين لدور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة فيما يتعلق بالمحاور كلها:

محاو المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	الترتيب	درجة التقييم
ماهية الصناديق السيادية.	٢.٤٠	٠.٧٤	٨٠.٠٨	٥	مرتفع
مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.	٢.٤٨	٠.٧١	٨٢.٥٠	٤	مرتفع
الآليات والاستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	٢.٥٠	٠.٧٠	٨٣.٣٠	٢	مرتفع
دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة.	٢.٤٩	٠.٧٠	٨٣.٠٤	٣	مرتفع
المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	٢.٥٢	٠.٦٧	٨٤.٠٤	١	مرتفع
المجموع الكلي	٢.٤٨	٠.٧٠	٨٢.٥٩	----	مرتفعة

المستدامة في عصر الرقمنة مرتفعة، وتنحصر بين فئة التقدير (٢.٣٤ - ٣.٠٠)، وكان مجال الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الترتيب الثاني بالنسبة لتحديد دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ ٢.٥٠ وانحراف معياري ٠.٧٠ وبوزن نسبي قيمته ٨٣.٣٠، حيث كانت درجة تقدير الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة مرتفعة، وتنحصر بين فئة التقدير (٢.٣٤ - ٣.٠٠)، وكان مجال دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة في الترتيب الثاني بالنسبة لتحديد دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٩ وانحراف معياري ٠.٧٠ وبوزن نسبي قيمته ٨٤.٠٤، حيث كانت درجة تقدير دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة مرتفعة، وتنحصر بين

يتضح من الجدول السابق أن تقدير المبحوثين لدور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة فيما يتعلق بالمحاور كلية من وجهة نظر المبحوثين أنفسهم كانت بدرجة (مرتفعة) وتنحصر بين فئة التقدير (٢.٣٤ - ٣.٠٠)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجالات كلها ٢.٤٨ وانحراف معياري ٠.٧٠، وبوزن مئوي مقداره ٨٢.٥٩، وتراوح الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين على المجالات التي تمثل دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة بين (٢.٤٠ - ٢.٥٢).

وكان مجال المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الترتيب الأول بالنسبة لتحديد دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ ٢.٥٢ وانحراف معياري ٠.٦٧ وبوزن نسبي قيمته ٨٤.٠٤، حيث كانت درجة تقدير المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية

فئة التقدير (٢.٣٤ - ٣.٠٠). وكان مجال مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة في الترتيب الثاني بالنسبة لتحديد دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٨ وانحراف معياري ٠.٧١ وبوزن نسبي قيمته ٨٢.٥٠، حيث كانت درجة تقدير مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة مرتفعة، وتنحصر بين فئة التقدير (٢.٣٤ - ٣.٠٠). وكان مجال ماهية الصناديق السيادية في الترتيب الثاني بالنسبة لتحديد دور الصناديق السيادية في

تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٠ وانحراف معياري ٠.٧٤ وبوزن نسبي قيمته ٨٠.٠٨، حيث كانت درجة تقدير ماهية الصناديق السيادية مرتفعة، وتنحصر بين فئة التقدير (٢.٣٤ - ٣.٠٠).

١- فيما يتعلق بمجال ماهية الصناديق السيادية: يبين الجدول التالي قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتراري لدرجة تقديرات المبحوثين لماهية الصناديق السيادية.

جدول (٨)

يوضح قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتراري لدرجة تقديرات المبحوثين لماهية

الصناديق السيادية

العبارة	موافق	محايد	معارض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التقدير
هو صندوق مملوك من قبل دولة يتكون من أصول مثل الأراضي، أو الأسهم، أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى	١٠٥	٥٤	٢٤	٢.٤٣	٠.٧٢	٨.١٠	دال***	٨١.١١	٦	مرتفع
هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض دولة من أجل الاستثمار	٧٤	٥٧	٤٩	٢.١٤	٠.٨٢	٢.٢٨	دال*	٧١.٣٠	١١	متوسط
مجموعة من الأموال تعد بمليارات الدولارات تستثمرها الدول في الأسهم والسندات	٩٦	٦١	٢٣	٢.٤١	٠.٧١	٧.٧٠	دال***	٨٠.١٩	٧	مرتفع
أول صندوق سيادي في العالم أنشأته دولة الكويت تحت اسم الهيئة العامة للاستثمار	٩٧	٣٨	٤٥	٢.٢٩	٠.٨٤	٤.٦٠	دال***	٧٦.٣٠	١٠	متوسط
الصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة، بل يعود تاريخ بعضها إلى العام ١٩٥٣	١٠٦	٥٥	١٩	٢.٤٨	٠.٦٨	٩.٥٣	دال***	٨٢.٧٨	٢	مرتفع
تأسس الصندوق السيادي المصري وفق القانون الصادر من رئيس الجمهورية رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨، وهو مملوك بالكامل لجمهورية مصر العربية، ويتمتع باستقلال مالي وإداري، وذمة مالية مستقلة عن الدولة	١٠٠	٥٩	٢١	٢.٤٤	٠.٦٩	٨.٤٨	دال***	٨١.٣٠	٤	مرتفع
الصناديق السيادية تكون أحد الحلول غير التقليدية من أجل تعظيم الاستفادة من الأصول	١١٨	٢٦	٣٦	٢.٤٦	٠.٨١	٧.٥٧	دال***	٨١.٨٥	٥	مرتفع

المملوكة للدولة										
مرتفع	١	٨٥.٥٦	دال***	١٢.٩٠	٠.٥٩	٢.٥٧	٩	٦٠	١١١	يستهدف فتح الباب للمشاركة مع القطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي في تمويل المشروعات في مصر
مرتفع	٣	٨٢.٥٩	دال***	٨.٨٠	٠.٧٣	٢.٤٨	٢٥	٤٤	١١١	يستهدف جذب استثمارات الصناديق السيادية الأخرى في المنطقة إلى مصر، بعيداً عن الإجراءات البيروقراطية المعوقة للاستثمار
متوسط	٨	٧٧.٧٨	دال***	٦.١١	٠.٧٣	٢.٣٣	٢٨	٦٤	٨٨	صندوق النقد الدولي فيعرفها بأنها «صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تمتلكها الحكومة العامة وتنشئها لأغراض اقتصادية كلية
مرتفع	٢	٨٢.٧٨	دال***	٩.٥٣	٠.٦٨	٢.٤٨	١٩	٥٥	١٠٦	عبارة عن صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها وإدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية المحلية والأجنبية
متوسط	٩	٧٧.٤١	دال***	٤.٩٠	٠.٨٨	٢.٣٢	٥٠	٢٢	١٠٨	أدوات ادخارية واستثمارية تنشئها وتديرها الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بهدف الاستفادة من الفوائد العامة للميزانيات عن طريق إعادة استثمارها في أصول متنوعة بهدف تحقيق عوائد وأرباح إضافية
مرتفع	-	٨٠.٠٨	المتوسط الاعتباري ٢ =	٠.٧٤	٢.٤٠					المجال ككل

يتضح من الجدول السابق أن مجال تقديرات الباحثين لماهية الصناديق السيادية حصل على درجة تقدير (مرتفع)، بينما حصلت عبارات هذا المجال على درجة تقدير تراوحت بين مرتفعة ومتوسطة، وكانت أعلى هذه العبارات ترتيباً هي: "يستهدف فتح الباب للمشاركة مع القطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي في تمويل المشروعات في مصر" حيث حصلت على درجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي ٢.٥٧ وانحراف معياري ٠.٥٩، وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٥.٥٦، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ١٢.٩٠، وجاء في

الترتيب التالي بدرجة تقدير مرتفعة عبارة " الصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة، بل يعود تاريخ بعضها إلى العام ١٩٥٣ بمتوسط حسابي ٢.٤٨ وانحراف معياري ٠.٦٨ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٢.٧٨، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٩.٥٣، وجاء في الترتيب الثالث بدرجة تقدير مرتفعة عبارة " يستهدف جذب استثمارات الصناديق السيادية الأخرى في المنطقة إلى مصر، بعيداً عن الإجراءات البيروقراطية المعوقة للاستثمار بمتوسط حسابي ٢.٤٨ وانحراف معياري ٠.٧٣ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت

٨٢.٥٩ ، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتراري لصالح المتوسط الاعتراري، حيث بلغت قيمة "ت" ٨.٨٠، وجاء في الترتيب الرابع بدرجة تقدير مرتفعة أيضاً عبارة " تأسس الصندوق السيادي المصري وفق القانون الصادر من رئيس الجمهورية رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨، وهو مملوك بالكامل لجمهورية مصر العربية، ويتمتع باستقلال مالي وإداري، وذمة مالية مستقلة عن الدولة "بمتوسط حسابي ٢.٤٤ وانحراف معياري ٠.٦٩ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨١.٣٠، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتراري لصالح المتوسط الاعتراري، حيث بلغت قيمة "ت" ٨.٤٨، وجاءت عبارة "الصناديق السيادية تكون أحد الحلول غير التقليدية من أجل تعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة، "في الترتيب الخامس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٦ وانحراف معياري ٠.٨١ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨١.٨٥، كما

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتراري لصالح المتوسط الاعتراري، حيث بلغت قيمة "ت" ٧.٥٧، وجاءت عبارة " هو صندوق مملوك من قبل يولة يتكون من أصول مثل الأراضي، أو الأسهم، أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى" في الترتيب الخامس مكرر بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٣ وانحراف معياري ٠.٧٢ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨١.١١، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتراري لصالح المتوسط الاعتراري، حيث بلغت قيمة "ت" ٨.١٠.

٢- فيما يتعلق بمدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة: يبين الجدول التالي قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتراري لدرجة تقديرات الباحثين ومدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.

جدول (٩)

يوضح قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتراري لدرجة تقديرات الباحثين ومدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.

العبارة	موافق	محايد	معارض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التوافر
يعمل على تنويع هيكل الإنتاج للاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص وتعزيز مرونة وفعالية سوق العمل من خلال التعليم والتدريب الفني المتقدم	١٠٠	٥٤	٢٦	٢.٤١	٠.٧٣	٧.٥٥	دال***	٨٠.٣٧	٨	مرتفع
يساعد الدولة في تشجيع النمو الشامل وخلق فرص عمل جديدة وتنويع وتطوير أنماط الإنتاج	٩٠	٥٠	٤٠	٢.٢٨	٠.٨١	٤.٦٣	دال***	٧٥.٩٣	١٠	متوسط

										وتحسين مناخ الأعمال وتوطين الصناعة المحلية
مرتفع	٦	٨٠.٩٣	دال***	٨.١٨	٠.٧٠	٢.٤٣	٢٢	٥٩	٩٩	يعمل على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الدولية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة
متوسط	٩	٧٧.٥٩	دال***	٥.١٧	٠.٨٥	٢.٣٣	٤٥	٣١	١٠٤	تعمل على إعطاء الأولوية للتمويل المستدام وتسعى جاهدة لمواءمة الاستثمار العام مع مبادئ الاقتصاد الأخضر
مرتفع	٢	٨٦.٦٧	دال***	١٢.٩٥	٠.٦٢	٢.٦٠	١٣	٤٦	١٢١	تتميز بالتنوع والمرونة في التعامل مع الصدمات الخارجية
مرتفع	٤	٨٣.٨٩	دال***	١٠.٥٧	٠.٦٦	٢.٥٢	١٦	٥٥	١٠٩	نجاح الصندوق في جذب مستثمرين وشركاء من الداخل والخارج وتوقيع اتفاقيات للدخول في شركات متعددة محلياً وعربياً ودولياً
مرتفع	٣	٨٤.٤٤	دال***	٩.٠٩	٠.٧٩	٢.٥٣	٣٣	١٨	١٢٩	إنشاء كيان اقتصادي كبير قادر من خلال الشراكة مع شركات ومؤسسات محلية وعالمية على زيادة الاستثمار والتشغيل والاستغلال الأمثل لأصول وموارد الدولة
مرتفع	١	٨٩.٦٣	دال***	١٨.١٢	٠.٥١	٢.٦٩	٤	٤٨	١٢٨	السعي نحو خلق ثروات للأجيال المستقبلية عن طريق تعظيم الاستفادة من القيمة الكامنة في الأصول المستغلة وغير المستغلة في الدولة وتحقيق فوائد مالية مستدامة
مرتفع	٣	٨٤.٤٤	دال***	١٠.٤٠	٠.٦٩	٢.٥٣	٢٠	٤٤	١١٦	يستهدف الصندوق تحقيق عوائد مالية مستدامة على المدى الطويل من خلال محفظة متوازنة ومتنوعة
مرتفع	٥	٨١.٤٨	دال***	٨.٦٨	٠.٦٩	٢.٤٤	٢٠	٦٠	١٠٠	التركيز على الاستثمار في القطاع الزراعي والدواء ومخازن الأدوية، وكذلك التصنيع الغذائي وقطاع البنية الأساسية والتحتية والتحول الرقمي
مرتفع	٤	٨٣.٨٩	دال***	١١.٠١	٠.٦٣	٢.٥٢	١٢	٦١	١٠٦	توجيه وتحديد دور القطاع الخاص في التنمية لتحقيق التكامل الفعال مع الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة
مرتفع	٧	٨٠.٧٤	دال***	٦.٥٠	٠.٨٧	٢.٤٢	٤٦	١٢	١٢٢	تولي أهمية قصوى لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للرقمنة في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي وتكثيف الاستثمارات في هذا المجال
مرتفع	-	٨٢.٥٠	المتوسط الاعتباري ٢ =		٠.٧١	٢.٤٨				المجال ككل

تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة حصل

على درجة تقدير (مرتفع)، بينما حصلت عبارات

هذا المجال على درجة تقدير تراوحت بين مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن مجال تقديرات

المبحوثين لمدى تأثير الصندوق السيادي في

ومتوسطة، وكانت أعلى هذه العبارات ترتيبًا هي:
"السعي نحو خلق ثروات للأجيال المستقبلية عن طريق تعظيم الاستفادة من القيمة الكامنة في الأصول المستغلة وغير المستغلة في الدولة وتحقيق فوائد مالية مستدامة" حيث حصلت على درجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي ٢.٦٩ وانحراف معياري ٠.٥١، وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٩.٦٣، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ١٨.١٢، وجاء في الترتيب التالي بدرجة تقدير مرتفعة عبارة: "تتميز بالتنوع والمرونة في التعامل مع الصدمات الخارجية بمتوسط حسابي ٢.٦٠ وانحراف معياري ٠.٦٢ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٦.٦٧، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٢.٩٥، وجاء في الترتيب الثالث بدرجة تقدير مرتفعة عبارة: "إنشاء كيان اقتصادي كبير قادر من خلال الشراكة مع شركات ومؤسسات محلية وعالمية على زيادة الاستثمار والتشغيل والاستغلال الأمثل لأصول وموارد الدولة" بمتوسط حسابي ٢.٥٣ وانحراف معياري ٠.٧٩ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٤.٤٤، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٩.٠٩، وجاء في الترتيب الرابع بدرجة تقدير مرتفعة أيضًا

عبارة " توجيه وتحديد دور القطاع الخاص في التنمية لتحقيق التكامل الفعال مع الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي ٢.٥٢ وانحراف معياري ٠.٦٣، وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.٨٩، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١١.٠١، وجاءت عبارة " التركيز على الاستثمار في القطاع الزراعي والدواء ومخازن الأدوية، وكذلك التصنيع الغذائي وقطاع البنية الأساسية والتحتية والتحول الرقمي، " في الترتيب الخامس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٤ وانحراف معياري ٠.٦٩ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨١.٤٨، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٨.٦٨، وجاءت عبارة: "يعمل على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الدولية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة" في الترتيب الخامس مكرر بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٣ وانحراف معياري ٠.٧٠ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٠.٩٣، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٨.١٨.

تقديرات المبحوثين للآليات والإستراتيجيات التي
يجب أن يتبعها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية
المستدامة في عصر الرقمنة.

٣- فيما يتعلق بالآليات والإستراتيجيات التي يجب
أن يتبعها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية
المستدامة في عصر الرقمنة:

يبين الجدول التالي قيمة "ت" لدلالة الفروق بين
المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتراري لدرجة

جدول (١٠)

يوضح قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتراري لدرجة تقديرات المبحوثين للآليات
والإستراتيجيات التي يجب أن يتبعها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.

رقم العبارة	موافق	محايد	معارض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التوافر
لا بد من تحسين إدارة التطبيقات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استمرارية الخدمات عبر الإنترنت	١١١	٥١	١٨	٢.٥٢	٠.٦٧	١٠.٣١	دال***	٨٣.٨٩	٥	مرتفع
العمل على حماية المعلومات المالية والصناعية المهمة، إضافة إلى حماية بيانات الأفراد وضمان خصوصيتهم	١٠٢	٤٣	٣٥	٢.٣٧	٠.٧٩	٦.٣١	دال***	٧٩.٠٧	١١	مرتفع
تبنى سياسات الدول في مناطق العالم كافة في تبنى الابتكار والانتفاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات وإشراك الناس في عمليات صناعة القرار	٩٦	٦٠	٢٤	٢.٤٠	٠.٧١	٧.٥٢	دال***	٨٠.٠٠	١٠	مرتفع
العمل على تدعيم فكرة السهولة المتزايدة لجمع المعلومات وتخزينها وتحليلها وتعميمها،	١٣٥	١٦	٢٩	٢.٥٩	٠.٧٥	١٠.٤٩	دال***	٨٦.٣٠	٢	مرتفع
السعي نحو تناقص تكلفة استخدام الهاتف الخليوي وثمن اشتراكات الإنترنت واسعة النطاق، فهي عوامل حسنت من تقديم الخدمات الإلكترونية للفئات المستضعفة من السكان	١١٥	٥٣	١٢	٢.٥٧	٠.٦٢	١٢.٤٥	دال***	٨٥.٧٤	٣	مرتفع
السعي نحو خلق فرص جديدة لتحسين الدمج الاجتماعي والرقمي للجميع عبر الحكومة الإلكترونية والتقنيات الجديدة ذات الصلة	٩٧	٦٩	١٤	٢.٤٦	٠.٦٤	٩.٧١	دال***	٨٢.٠٤	٨	مرتفع
السعي نحو الشراكات المبتكرة متعددة الأطراف التي تساعد على توسيع قدرة الوصول لخدمات الحكومة الإلكترونية،	١٢٤	١٨	٣٨	٢.٤٨	٠.٨٢	٧.٨٠	دال***	٨٢.٥٩	٧	مرتفع
السعي نحو خلق خدمات خاصة للتعامل مع المشكلات التقليدية المتعلقة بالفقر والإقصاء الاجتماعي	١٢٠	٥٠	١٠	٢.٦١	٠.٥٩	١٣.٨٤	دال***	٨٧.٠٤	١	مرتفع
التركيز على الخدمات الحكومية عبر الهاتف الخليوي، الخاصة بتقديم التعليم عن بُعد، والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، بما يؤدي إلى تحسين حياة الناس اليومية	١٢١	٣٩	٢٠	٢.٥٦	٠.٦٩	١٠.٩٧	دال***	٨٥.٣٧	٤	مرتفع
الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي للتحسين من كفاءة تقديم	٩٣	٦٨	١٩	٢.٤١	٠.٦٨	٨.١٧	دال***	٨٠.٣٧	٩	مرتفع

الخدمات للفئات المهمشة										
مرتفع	٦	٨٣.٣٣	دال***	١٠.٣٦	٠.٦٥	٢.٥٠	١٥	٦٠	١٠٥	التجهيز لاتخاذ سياسات للتأقلم مع هذا واقع الذكاء الاصطناعي وتقديم الدعم الكافي للمواطنين لتكثيف مهاراتهم معه، والتأقلم مع التكنولوجيا واستخدامها بمرونة
مرتفع	٥	٨٣.٨٩	دال***	٨.٥٠	٠.٨٢	٢.٥٢	٣٧	١٣	١٣٠	لايد من توزيع الموارد الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة بالتساوي داخل الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة، وأن تتوفر للجميع ولكافة الحكومات، بغض النظر عن مستواها من التنمية أو القدرات
مرتفع	-	٨٣.٣٠	المتوسط الاعتباري = ٣	٠.٧٠	٢.٥٠					المجال ككل

بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٠٠.٤٩، وجاء في الترتيب الثالث بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "السعي نحو تناقص تكلفة استخدام الهاتف الخليوي و ثمن اشتراكات الإنترنت واسعة النطاق، فهي عوامل حسّنت من تقديم الخدمات الإلكترونية للفئات المستضعفة من السكان "بمتوسط حسابي ٢.٥٧ وانحراف معياري ٠.٦٢ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٥.٧٤، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١. بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٢.٤٥، وجاء في الترتيب الرابع بدرجة تقدير مرتفعة أيضاً عبارة " التركيز على الخدمات الحكومية عبر الهاتف الخليوي، الخاصة بتقديم التعليم عن بُعد، والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، بما يؤدي إلى تحسين حياة الناس اليومية "بمتوسط حسابي ٢.٥٦ وانحراف معياري ٠.٦٩ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٥.٣٧، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح

يتضح من الجدول السابق أن مجال تقديرات المبحوثين للآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبعها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة حصل على درجة تقدير (مرتفع)، بينما حصلت عبارات هذا المجال على درجة تقدير تراوحت بين مرتفعة، وكانت أعلى هذه العبارات ترتيباً هي: "السعي نحو خلق خدمات خاصة للتعامل مع المشكلات التقليدية المتعلقة بالفقر والإقصاء الاجتماعي" حيث حصلت على درجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي ٢.٦١ وانحراف معياري ٠.٥٩، وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٧.٠٤، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ١٣.٨٤، وجاء في الترتيب التالي بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "العمل على تدعيم فكرة السهولة المتزايدة لجمع المعلومات وتخزينها وتحليلها وتعميمها بمتوسط حسابي ٢.٥٩ وانحراف معياري ٠.٧٥ وهو ما يؤكده قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٦.٣٠، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١

المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٠.٩٧، وجاءت عبارة " لا بد من توزيع الموارد الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة بالتساوي داخل الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة، وأن تتوفر للجميع ولكافة الحكومات، بغض النظر عن مستواها من التنمية أو القدرات، "في الترتيب الخامس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٥٢ وانحراف معياري ٠.٨٢ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.٨٩، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٠.٣٦.

٤- فيما يتعلق بدور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة:

يبين الجدول التالي قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين لدور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة.

لتكثيف مهاراتهم معه، والتأقلم مع التكنولوجيا واستخدامها بمرونة "في الترتيب الخامس مكرر بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٥٠ وانحراف معياري ٠.٦٥ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.٣٣، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٠.٣٦.

جدول (١١)

يوضح قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين لدور

الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة.

رقم العبارة	موافق	محايد	معارض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التوافر
يعمل الصندوق السيادي على جذب مستثمرين وشركاء من الداخل والخارج وتوقيع اتفاقيات للدخول في شراكات متعددة في وقت الأزمات	١٠٨	٤٦	٢٦	٢.٤٦	٠.٧٣	٨.٣٢	دال***	٨١.٨٥	٥	مرتفع
يعمل على تعظيم الاستفادة من بعض الأصول المملوكة لهما والعمل على ضخ استثمارات من القطاع الخاص لمواجهة الأزمات	١٣٠	٤٠	١٠	٢.٦٧	٠.٥٨	١٥.٤٥	دال***	٨٨.٨٩	١	مرتفع
نشأ الصندوق مجموعة من الصناديق الفرعية المتخصصة في المجالات المختلفة منها للخدمات الصحية المتنوعة، وأخرى للبنية الأساسية والتحتية، وغيرها للخدمات المالية والتحول الرقمي، وذلك لمواجهة الأزمات	١١١	٣٨	٣١	٢.٤٤	٠.٧٧	٧.٧٣	دال***	٨١.٤٨	٦	مرتفع
إجراء إصلاحات تتعلق بالشفافية والمساءلة وذلك بالتركيز على قواعد الحوكمة والشفافية أثناء إدارة الأزمة	١١٨	٣٧	٢٥	٢.٥٢	٠.٧٣	٩.٥٢	دال***	٨٣.٨٩	٤	مرتفع
تدعم الصناديق سياسات حفز الاقتصاد ومواجهة الفقر والتريث فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي	١٠٠	٥٩	٢١	٢.٤٤	٠.٦٩	٨.٤٨	دال***	٨١.٣٠	٧	مرتفع
تسعى الصناديق السيادية لدعم الحكومات العربية ومساندتها للشراكة المتشابهة وتشجيعها نحو الاندماج	٩٩	٥٧	٢٤	٢.٤٢	٠.٧٢	٧.٨١	دال***	٨٠.٥٦	٨	مرتفع

										تشغيل بيانات اقتصادية قوية قادرة على امتصاص أي مشكلات مالية متوقعة وتعزيز قدراتها التنافسية إقليمياً ودولياً لمواجهة الشراكة متعددة الجنسيات.
مرتفع	١٠	٧٨.٧٠	دال***	٦.٣١	٠.٧٧	٢.٣٦	٣٢	٥١	٩٧	مبادرة الحكومات العربية المقتردة في تأسيس مشاريع تنموية بالتعاون مع الصناديق التقاعدية والقطاع الخاص ثم طرحها للاكتتاب العام فيما بعد من خلال بورصاتها لمواجهة الأزمات
مرتفع	٢	٨٥.٩٣	دال***	١٢.٤٠	٠.٦٢	٢.٥٨	١٣	٥٠	١١٧	تشجيع تحويل الشراكة العائلية إلى مساهمة عامة للمحافظة على استدامتها من خلال تقديم الحوافز المؤقتة القروض الميسرة والإعفاء الضريبي والجمركي للمعدات والأدوات التي تستوردها لمواجهة الأزمات
مرتفع	٣	٨٤.٢٦	دال***	٩.٩٤	٠.٧١	٢.٥٣	٢٣	٣٩	١١٨	تسعى الصناديق السيادية لتحويل جزء من الشراكة التي تمتلكها الدولة بالحامل إلى شريكات مساهمة عامة عن طريق طرح جزء من حصتها للاكتتاب العام لإخضاعها إلى قواعد الحومة ليسهل مراقبتها وتقييمها الدوري
مرتفع	٢	٨٥.١٩	دال***	١٠.٩٨	٠.٦٨	٢.٥٦	١٩	٤٢	١١٩	تعمل الصناديق السيادية على إنشاء نظام إنذار عربي للتنبؤ بالأزمات المحلية والدولية
مرتفع	٩	٧٩.٢٦	دال***	٦.٨٤	٠.٧٤	٢.٣٨	٢٨	٥٦	٩٦	تعزز الصناديق السيادية قدرات الأجهزة الرقابية والتنظيمية من خلال تطوير التشريعات لتمكينها من تحديد المخاطر ومنع نموها بصورة كبيرة إلى درجة تهدد النظام
مرتفع	٢	٨٥.١٩	دال***	١١.٨٨	٠.٦٣	٢.٥٦	١٣	٥٤	١١٣	إدخال أدوات استثمارية جديدة لسوق الأوراق المالية تتناسب مع التطورات الراهنة وتتسجم مع رغبات المستثمرين لمواجهة الأزمات
مرتفع	-	٨٣.٠٤	المتوسط الاعتياري = ٣	٠.٧٠	٢.٤٩					المجال ككل

يتضح من الجدول السابق أن مجال تقديرات المبحوثين لدور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة حصل على درجة تقدير (مرتفع)، بينما حصلت عبارات هذا المجال على درجة تقدير تراوحت بين مرتفعة، وكانت أعلى هذه العبارات ترتيباً هي: "يعمل على تعظيم الاستفادة من بعض الأصول المملوكة لهما والعمل على ضخ استثمارات من القطاع الخاص لمواجهة الأزمات" حيث حصلت على درجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي ٢.٦٧ وانحراف معياري ٠.٥٨، وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٨.٨٩، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة

والمتوسط الاعتياري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ١٥.٤٥، وجاء في الترتيب التالي بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "تعمل الصناديق السيادية على إنشاء نظام إنذار مبكر عربي للتنبؤ بالأزمات المحلية والدولية بمتوسط حسابي ٢.٥٦ وانحراف معياري ٠.٦٨ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٥.١٩، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتياري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٠.٩٨، وجاء في الترتيب الثالث بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "تسعى الصناديق السيادية لتحويل جزء من الشراكة التي تمتلكها الدولة بالحامل إلى

شركات مساهمة عامة عن طريق طرح جزء من حصتها للاكتتاب العام لإخضاعها إلى قواعد الحومة ليسهل مراقبتها وتقييمها الدوري " بمتوسط حسابي ٢.٥٣ وانحراف معياري ٠.٧١ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٤.٢٦، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٩.٩٤، وجاء في الترتيب الرابع بدرجة تقدير مرتفعة أيضاً عبارة " إجراء إصلاحات تتعلق بالشفافية والمساءلة وذلك بالتركيز على قواعد الحومة والشفافية أثناء إدارة الأزمة" بمتوسط حسابي ٢.٥٢ وانحراف معياري ٠.٧٣ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.٨٩، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٩.٥٢، وجاءت عبارة "يعمل الصندوق السيادي على جذب مستثمرين وشركاء من الداخل والخارج وتوقيع اتفاقيات للدخول في شراكات متعددة في وقت الأزمات،" في الترتيب الخامس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٦ وانحراف معياري ٠.٧٣ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨١.٨٥، كما وجدت فروق

ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٨.٣٢، وجاءت عبارة "أنشأ الصندوق مجموعة من الصناديق الفرعية المتخصصة في المجالات المختلفة منها للخدمات الصحية المتنوعة، وأخرى للبنية الأساسية والتحتية، وغيرها للخدمات المالية والتحول الرقمي، وذلك لمواجهة الأزمات" في الترتيب الخامس مكرر بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٤ وانحراف معياري ٠.٧٧ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨١.٤٨، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٧.٧٣.

٥- فيما يتعلق بالمعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة:
يبين الجدول التالي قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين للمعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.

جدول (١٢)

يوضح قيمة "ت" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الاعتباري لدرجة تقديرات المبحوثين للمعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.

رقم العبارة	موافق	محايد	معارض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التوافر
صعوبة حساب نتيجة الأرباح المتوقعة من العائدات على المدخرات في الصندوق السيادي	٨٥	٧١	٢٤	٢.٣٤	٠.٧٠	٦.٤٧	دال***	٧٧.٩٦	١١	مرتفع
قواعد الصندوق السيادي لن تسمح بالادخار، كما أن الأرباح لن تستطيع سدّ الدين العام كما هو متوقع	١٠٩	٤٦	٢٥	٢.٤٧	٠.٧٣	٨.٦٠	دال***	٨٢.٢٢	٨	مرتفع
أغلب الصناديق السيادية تستثمر مصادر دخل بالعملة الأجنبية، ولكن في حالة السوق المحلية لا يتوافر ذلك	١٠٨	٥٠	٢٢	٢.٤٨	٠.٧٠	٩.١٠	دال***	٨٢.٥٩	٧	مرتفع
صعوبة استخدام الأصول غير المستغلة لتكون أكبر مكون لرأس المال الصندوق	١٢٢	٤٢	١٦	٢.٥٩	٠.٦٥	١٢.١٦	دال***	٨٦.٣٠	٤	مرتفع
عدم القدرة على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، وأيضًا التفاعل مع القطاع الخاص بشكل عام، سواء المصري أو الأجنبي في ظل الأحداث التي تعيشها البلاد اليوم	١٣١	٣٩	١٠	٢.٦٧	٠.٥٨	١٥.٦٢	دال***	٨٩.٠٧	٢	مرتفع
الكوادر البشرية ليس لديها القدرة على السير في طريق غير ممهّد	١٣٧	٣٥	٨	٢.٧٢	٠.٥٤	١٧.٧٥	دال***	٩٠.٥٦	١	مرتفع
عدم القدرة على تجاوز المعوقات البيروقراطية نتيجة العلاقات السائدة بين الدول	١٢٦	٣٧	١٧	٢.٦١	٠.٦٦	١٢.٣٩	دال***	٨٦.٨٥	٣	مرتفع
اعتقاد الكثيرين من الشركات أن الصندوق يزرع القطاع الخاص أو الحكومي في مشروعاته	١٠٤	٤٥	٣١	٢.٤١	٠.٧٧	٧.٠٩	دال***	٨٠.١٩	١٠	مرتفع
الاقتصاد العالمي الذي يواجه تحديات كبيرة نتيجة الحروب وضوابط الاقتصار من صندوق النقد الدولي	١١١	٤٧	٢٢	٢.٤٩	٠.٧١	٩.٤١	دال***	٨٣.١٥	٦	مرتفع
صعوبة الاستقراء الجيد للاستثمارات العالمية، والمحلية للدخول في استثمارات طويلة المدى تعود بالنفع، والفوائد المالية الضخمة على بلادنا، وتدعم المشروعات الاقتصادية الكبرى	١١٦	٤٢	٢٢	٢.٥٢	٠.٧٠	٩.٩٤	دال***	٨٤.٠٧	٥	مرتفع
الأشترطات التي تفرضها الصناديق الحكومية فإن إجراءاتها البيروقراطية من جهة، والبطء في عملياتها التمويلية تقف عائقًا أمام الشباب والشباب المبتدئين	١٠٩	٤٢	٢٩	٢.٤٤	٠.٧٦	٧.٨٨	دال***	٨١.٤٨	٩	مرتفع
المجال ككل				٢.٥٢	٠.٦٧		المتوسط الاعتباري ٣ =	٨٤.٠٤	-	مرتفع

يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة حصل على درجة

يتضح من الجدول السابق أن مجال تقديرات المبحوثين للمعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي

تقدير (مرتفع)، بينما حصلت عبارات هذا المجال على درجة تقدير تراوحت بين مرتفعة، وكانت أعلى هذه العبارات ترتيبًا هي "الكوادر البشرية ليس لديها القدرة على السير في طريق غير ممهد" حيث حصلت على درجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي ٢.٧٢ وانحراف معياري ٠.٥٤، وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٩٠.٥٦، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الحسابي حيث بلغت قيمة "ت" ١٧.٧٥، وجاء في الترتيب التالي بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "عدم القدرة على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، وأيضًا التفاعل مع القطاع الخاص بشكل عام، سواء المصري أو الأجنبي في ظل الأحداث التي تعيشها البلاد اليوم بمتوسط حسابي ٢.٦٧ وانحراف معياري ٠.٥٨ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٩.٠٧، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٠.٩٨، وجاء في الترتيب الثالث بدرجة تقدير مرتفعة عبارة "عدم القدرة على تجاوز المعوقات البيروقراطية نتيجة العلاقات السائدة بين الدول" بمتوسط حسابي ٢.٦١ وانحراف معياري ٠.٦٦ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٦.٨٥، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٢.٣٩، وجاء في الترتيب الرابع بدرجة تقدير

مرتفعة أيضًا عبارة "صعوبة استخدام الأصول غير المستغلة لتكون أكبر مكون لرأس المال الصندوق" بمتوسط حسابي ٢.٥٩ وانحراف معياري ٠.٦٥ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٦.٣٠، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ١٢.١٦، وجاءت عبارة "صعوبة الاستقراء الجيد للاستثمارات العالمية، والمحلية للدخول في استثمارات طويلة المدى تعود بالنفع، والفوائد المالية الضخمة على بلادنا، وتدعم المشروعات الاقتصادية الكبرى" في الترتيب الخامس بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٥٢ وانحراف معياري ٠.٧٠ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٤.٠٧، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٩.٩٤، وجاءت عبارة "الاقتصاد العالمي الذي يواجه تحديات كبيرة نتيجة الحروب وضوابط الاقتراض من صندوق النقد الدولي" في الترتيب الخامس مكرر بدرجة تقدير مرتفعة بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٢.٤٩ وانحراف معياري ٠.٧١ وهو ما يؤكد قيمة الوزن النسبي التي بلغت ٨٣.١٥، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين المتوسط الحسابي لهذه العبارة والمتوسط الاعتباري لصالح المتوسط الاعتباري، حيث بلغت قيمة "ت" ٩.٤١.

ثانيًا: نتائج التحقق من صحة الفروض:

يحتوي هذا الجزء على خلاصة ما توصلت إليه الدراسة الراهنة من نتائج تطبيق المقياس، وسوف تتناول الباحثة في هذا الجزء نتائج التحقق من صحة فروض الدراسة والإجابة عن بعض تساؤلاتها البحثية، ثم تقدم ملخصاً عن هذه النتائج، والتي في ضوءها يمكن طرح عدد من المقترحات والتوصيات، وفي ضوء أهداف الدراسة

وفروضها سوف يتم عرض نتائج التحقق من صحة الفروض فيما يلي:
الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير النوع.

جدول (١٣)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثين في أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير النوع.

محاور المقياس	المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
ماهية الصناديق السيادية	ذكور	٦٤	٢.٤٧	٠.٦٩	٠.٤٩١	١٧٨	غير دالة
	إناث	١١٦	٢.٤١	٠.٧٤			
مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.	ذكور	٦٤	٢.٣٣	٠.٧٨	١.١٣٣	١٧٨	غير دالة
	إناث	١١٦	٢.٤٦	٠.٧٠			
الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبعها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	ذكور	٦٤	٢.٥٦	٠.٦٤	٠.٦٧٨	١٧٨	غير دالة
	إناث	١١٦	٢.٤٩	٠.٦٩			
دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة.	ذكور	٦٤	٢.٣٣	٠.٨٠	١.٧٣٨	١٧٨	غير دالة
	إناث	١١٦	٢.٥٣	٠.٦٩			
المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	ذكور	٦٤	٢.٣١	٠.٦٩	٠.٣٧٣	١٧٨	غير دالة
	إناث	١١٦	٢.٣٥	٠.٧١			

تشير بيانات الجدول السابق إلي الفروق بين المبحوثين في أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير النوع، حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكور ومتوسطات درجات الإناث على أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة (ماهية الصناديق السيادية - مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة - الآليات

والإستراتيجيات التي يجب أن يتبعها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة - دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة - المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة)، حيث بلغت قيمة "ت" ٠.٤٩١، ١.١٣٣، ٠.٦٧٨، ١.٧٣٨، ٠.٣٧٣، وجميعها قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض. والذي ينص

على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير النوع.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير الوظيفة.

جدول (١٤)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المبحوثين في أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير الوظيفة

محاور المقياس	المجموعات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
ماهية الصناديق السيادية	أكاديمي	١٠٤	٢.٣٧	٠.٧٦	١.٤٩١	١٧٨	غير دالة
	خبير	٧٦	٢.٥٣	٠.٦٤			
مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.	أكاديمي	١٠٤	٢.٤٦	٠.٧٤	١.٠٨٤	١٧٨	غير دالة
	خبير	٧٦	٢.٣٤	٠.٧٢			
الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة	أكاديمي	١٠٤	٢.٥١	٠.٧٠	٠.١٦٤	١٧٨	غير دالة
	خبير	٧٦	٢.٥٣	٠.٦٤			
دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة.	أكاديمي	١٠٤	٢.٤٩	٠.٧٠	٠.٧٤٣	١٧٨	غير دالة
	خبير	٧٦	٢.٤١	٠.٧٩			
المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	أكاديمي	١٠٤	٢.٢٦	٠.٧٠	١.٧٨٢	١٧٨	غير دالة
	خبير	٧٦	٢.٤٥	٠.٧٠			

تشير بيانات الجدول السابق إلي الفروق بين المبحوثين في أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير الوظيفة، حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأكاديميين ومتوسطات درجات الخبراء على أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة (ماهية الصناديق السيادية- مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة - الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية

المستدامة في عصر الرقمنة- دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة- المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة)، حيث بلغت قيمة "ت" ١.٤٩١، ١.٠٨٤، ٠.١٦٤، ٠.٧٤٣، ١.٧٨٢، وجميعها قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبالتالي فقد يثبت عدم صحة هذا الفرض. والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس دور الصناديق

السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر
الرقمنة تعزى لمتغير الوظيفة.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية
بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد

مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية
المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير السن.

جدول رقم (١٥)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في
تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير السن.

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
ماهية الصناديق السيادية	بين المجموعات	١.١٦	٢	٠.٥٨	١.١٣٢	غير دالة
	داخل المجموعات	٩١.٠٤	١٧٧	٠.٥١		
	المجموع	٩٢.٢٠	١٧٩			
مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.	بين المجموعات	٠.٩٠	٢	٠.٤٥	٠.٨٤٢	غير دالة
	داخل المجموعات	٩٤.٦٨	١٧٧	٠.٥٣		
	المجموع	٩٥.٥٨	١٧٩			
الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة	بين المجموعات	٠.٢٦	٢	٠.١٣	٠.٢٨١	غير دالة
	داخل المجموعات	٨٠.٦٩	١٧٧	٠.٤٦		
	المجموع	٨٠.٩٥	١٧٩			
دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة	بين المجموعات	١.٦٣	٢	٠.٨٢	١.٥٢٠	غير دالة
	داخل المجموعات	٩٥.٠١	١٧٧	٠.٥٤		
	المجموع	٩٦.٦٤	١٧٩			
المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة	بين المجموعات	٠.١٣	٢	٠.٠٦	٠.١٢٦	غير دالة
	داخل المجموعات	٨٨.٢٠	١٧٧	٠.٥٠		
	المجموع	٨٨.٣٣	١٧٩			

تشير بيانات الجدول السابق إلى الفروق بين
متوسطات درجات المبحوثين على مقياس دور
الأسرة في تنمية وعي الشباب بتحقيق رؤية
٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية تبعًا لاختلاف
السن، حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة
إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على
أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق
التنمية المستدامة في عصر الرقمنة (ماهية
الصناديق السيادية- مدى تأثير الصندوق

السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل
الرقمنة- الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن
يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية
المستدامة في عصر الرقمنة- دور الصندوق
السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة-
المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز
الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية
المستدامة في عصر الرقمنة) تعزى لمتغير السن،
حيث بلغت قيمة ف ١.١٣٢، ٠.٨٤٢، ٠.٢٨١،

١.٥٢٠، ٠.١٢٦، وجميع هذه القيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة = ٠.٠٥، وهو ما يثبت عدم صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس دور

الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير السن. الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير الخبرة.

جدول رقم (١٦)

تحليل التباين أحادي الاتجاه بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير الخبرة.

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة
ماهية الصناديق السيادية	بين المجموعات	٠.٠٨	٢	٠.٠٤	٠.٠٧٦	غير دالة
	داخل المجموعات	٩٢.١٢	١٧٧	٠.٥٢		
	المجموع	٩٢.٢٠	١٧٩			
مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة.	بين المجموعات	٠.٨٠	٢	٠.٤٠	٠.٧٤٤	غير دالة
	داخل المجموعات	٩٤.٧٨	١٧٧	٠.٥٤		
	المجموع	٩٥.٥٨	١٧٩			
الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	بين المجموعات	٠.٦٤	٢	٠.٣٢	٠.٧٠٣	غير دالة
	داخل المجموعات	٨٠.٣١	١٧٧	٠.٤٥		
	المجموع	٨٠.٩٥	١٧٩			
دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة	بين المجموعات	١.٣٩	٢	٠.٧٠	١.٢٩٢	غير دالة
	داخل المجموعات	٩٥.٢٥	١٧٧	٠.٥٤		
	المجموع	٩٦.٦٤	١٧٩			
المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة.	بين المجموعات	٠.٨١	٢	٠.٤١	٠.٨٢٤	غير دالة
	داخل المجموعات	٨٧.٥١	١٧٧	٠.٤٩		
	المجموع	٨٨.٣٣	١٧٩			

تشير بيانات الجدول السابق إلي الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس دور الأسرة في تنمية وعي الشباب بتحقيق رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية تبعًا لاختلاف سنوات الخبرة في المجال، حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس دور الصناديق

السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة (ماهية الصناديق السيادية- مدى تأثير الصندوق السيادي في تعزيز التنمية المستدامة في ظل الرقمنة- الآليات والإستراتيجيات التي يجب أن يتبناها الصندوق السيادي لتعزيز التنمية المستدامة في عصر الرقمنة- دور الصندوق السيادي في مواجهة الأزمات في عصر الرقمنة-

المعوقات أمام إنشاء صندوق سيادي يعزز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة) تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة $F = 0.076$ ، 0.744 ، 0.703 ، 1.292 ، 0.824 ، وجميع هذه القيم غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $= 0.05$ ، وهو ما يثبت عدم صحة هذا الفرض والذي ينص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على أبعاد مقياس دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ثانياً: النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة الحالية للعديد من النتائج والتوصيات وجاءت كالآتي:

١- أن الصناديق السيادية تهدف فتح باب مشاركة بين القطاع الخاص العربي والأجنبي، وأنها تعد ظاهرة ليست جيدة ولكن يعود تاريخها إلى ١٩٥٣م وأول صندوق سيادي تم إنشائه على مستوى العالم كان بالكويت، بهدف جذب استثمار بعيداً عن الإجراءات البيروقراطية التي تعوق الاستثمار، تأسس الصناديق السيادية في مصر عام ٢٠١٨م وتتمتع باستقلال مالي وإداري، وتعمل الصناديق السيادية لتغطية الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة والتي تتكون من الأرض والأسهم والسندات... إلخ ، وتهدف هذه الصناديق إلى إحداث ترتيبات للاستثمار لأغراض اقتصادية كلية.

- ٢- تستهدف الصناديق السيادية إيجاد ثروات للأجيال المستقبلية بتغطية الاستفادة من الأصول المستغلة وغير المستغلة وتحقيقي التنمية المستدامة في المجتمع.
- ٣- من أهم مميزات الصناديق السيادية المرونة في التعامل مع الأزمات والصدمات العالمية اقتصادياً.
- ٤- تحقق الصناديق السيادية نجاحاً على نطاق واسع في جذب المستثمرين داخلياً وخارجياً لعقد الاتفاقيات التي من شأنها العمل على إحداث التنمية بل واستمرارها في ظل التحول الرقمي للجوانب الاقتصادية والمالية.
- ٥- أثبتت الدراسة أن الصناديق السيادية تولي أهمية قصوى لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للرقمنة في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي وتكثيف لاستثمارات في هذا المجال.
- ٦- الصناديق السيادية تعمل على جذب المستثمرين وشركاء من الداخل والخارج واستخدامها في وقت الازمات بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل لبعض الأصول المملوكة.
- ٧- تقوم الصناديق السيادية أثناء إدارة الأزمات بإجراء إصلاحات تتعلق بالشفافية والمساءلة والاهتمام بالحوكمة والشفافية.
- ٨- تعمل الصناديق السيادية على تدعيم سياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتحفيز الاقتصاد على مواجهة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع.

- بعض الاشتراطات والإجراءات البيروقراطية التي تفرض من قبل الصناديق السيادية.
- عدم القدرة على جذب الاستثمار الخارجي.
- الاعتماد على العملة الأجنبية في الاستثمار لمصادر الدخل في حين لا يستخدم ذلك في السوق المحلية.
- من قواعد الصناديق السيادية أنها تسمح بالادخار والارباح لا تسد الدين العام كما هو متوقع.

ثالثاً: توصيات ومقترحات الدراسة:

- ١- لا بد إن تركز الصناديق السيادية على الاستثمار في القطاع الزراعي والصحي والتصنيع الغذائي والبنية التحتية خصوصاً بعد التحول الرقمي.
- ٢- العمل على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الدولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.
- ٣- تعزيز الصناديق السيادية مما يساعد الدولة على تشجيع النمو الشامل وخلق فرص عمل جديدة وتنويع وتطوير أنماط الانتاج وتحسين مناخ الأعمال وتوطين الصناعة.
- ٤- العمل على جعل الصناديق السيادية توائم بين الاستثمار العام ومبادئ الاقتصاد من أجل الوصول إلى تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ومستدامة.
- ٥- تحسين إدارة التطبيقات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استمرار الخدمات عبر الإنترنت ومن ثم جذب استثمارات أكثر للدولة وتحريك الاقتصاد في اتجاه النمو للدول.
- ٦- تحقيق العدالة في توزيع موارد التكنولوجيا الحديثة بالتساوي داخل الدولة بحيث تتوافر لجميع القطاعات وكافة الحكومات.
- ٧- تحسين جودة الخدمات الإلكترونية والمقدمة عن بُعد والخاصة بالتعليم والخدمات الصحية

- ٩- ساعدت الصناديق السيادية الحكومات العربية على تأسيس مشاريع تنمية بالتعاون مع القطاعات الخاصة.

- ١٠- تقديم تسهيلات وقروض ميسرة وإعفاءات ضريبية وجمركية لمعدات وأدوات تستخدم لإدارة الأزمات وذلك لتشجيع الشركات العالمية وتحويلها إلى مساهمة عامة.

- ١١- تُعزز الصناديق السيادية قدرة الأجهزة الرقابية والتنظيمية عن طريق تطوير التشريعات وتنفيذها لتحديد المخاطر والأزمات ومنع نموها بصورة كبيرة تهدد النظام الاجتماعي في الدولة.

- ١٢- تساهم الصناديق السيادية في إدخال أدوات استثمارية جديدة تتماشى مع التطورات العالمية ورغبات المستثمرين.

- ١٣- تعمل الصناديق السيادية على التطوير في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

- ١٤- يمكن استخدام الصناديق السيادية كأحد أدوات السياسة المالية عن طريق العمل على زيادة الكفاءة السوقية وخفض التقلبات.

- ١٥- أثبتت الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين تُعزى لمتغير الخبرة أو السن أو الوظيفة.

- يوجد معوقات وصعوبات تواجه الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة منها:

- صعوبة الاستقرار الجيد للاستثمارات العالمية طويلة المدى.

رؤوس أموال الشركات التي تستثمر فيها خاصة
على المستوى الداخلي.

١٧- تبني معايير أداء عالمية والاستثمار في

القطاعات التي تحقق نجاحات في بلدان مماثلة.

١٨- الاهتمام بالقطاع البشري من خلال الاستثمار

في رأس المال البشري.

والاجتماعية والمالية المقدمة بما يؤدي إلى
تحسين حياة المواطن من خلال استثمار عوائد
الصناديق السيادية بشكل أكبر.

٨- استخدام الذكاء الاصطناعي كأحد الآليات التي
يمكن الاستفادة منها في تحسين كفاءة الخدمات
المقدمة للمواطنين.

٩- إيجاد إستراتيجيات وآليات خاصة للتعامل مع
مشكلة الفقر والإقصاء الاجتماعي وذلك بالتركيز
على توظيف عوائد الاستثمار للصناديق السيادية
لتحقيق هذا الهدف.

١٠- إيجاد أو خلق فرص جديدة للربح بين الجانب
الاجتماعي والرقمي عبر الحكومة الإلكترونية
وتوسيع قدرة وصول المواطن إليها حتى تصل
الخدمات الاجتماعية لمن يستحقها.

١١- التركيز على الشركات للإنترنت واسعة النطاق
لتحسين الخدمات الإلكترونية المقدم للفئات
المتاحة داخل المجتمعات.

١٢- الاهتمام بحماية المعلومات المالية والصناعية
المهمة وحماية بيانات الأفراد وضمان خصوصيتهم
من خلال أنظمة مطورة يساهم في إيجادها
الصناديق السيادية في الدولة.

١٣- تبني سياسات الابتكار والانتفاع من
تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في إشراك الناس
في عملية اتخاذ القرار.

١٤- تدريب الكوادر البشرية وتنمية قدرتها للتعامل
في هذا المجال.

١٥- تجاوز المعوقات البيروقراطية التي تعوق
الاستثمار الخارجي بشكل كبير وعلى نطاق أوسع.

١٦- زيادة الوعي حول عمل وأنشطة الصناديق
السيادية من خلال تقديم ما يوضح دورها في دعم

المراجع:

- ١- الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) (٢٠١٨): مستقبل الاستدامة وإعادة التفكير بالبيئة والتنمية في القرن الواحد والعشرين، تقرير اجتماع المفكرين للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، ٢٩-٣١ كانون الثاني، ص ٢.
- ٢- أديب، عبد السلام (٢٠٠٢): أبعاد التنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد ٣٣٣
- ٣- أودايبر داس، عدنان مزارعي، هان فان دهورن (٢٠١٠): اقتصاديات صناديق الثروة السيادية "قضايا لصناع السياسات"، صندوق النقد الدولي، ص ٦٠.
- ٤- بوزيد، سايح (٢٠١٣): دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بالقايد، ص ٦٩.
- ٥- الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، ص ٧٥.
- ٦- حمامي، عبد الكريم (٢٠٠٠): صناديق الاستثمار المشتركة، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، سورية، ص ٥٦
- ٧- حمداني، محيي الدين (٢٠١٨): حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات.
- ٨- الحناوي، محمد صالح (٢٠١٤): أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، ط ٢، مصر، ص ٤٥
- ٩- حنفي، عبد الغفار (٢٠١٥): البورصات، أسهم، وسندات، وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، القاهرة، ص ٨٩
- ١٠- ديب، ريبة، مهنا، سليمان (٢٠٠٩): التخطيط من أجل التنمية المستدامة، شعبة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون العدد الأول، ص ٤٨٨.
- ١١- صالح، مظهر محمد (٢٠١٨): صناديق الثروة السيادية "تقييم أول تجربة صندوق تنمية العراق"، البنك المركزي العراق، ص ٤٥.
- ١٢- طاهر، جميل (٢٠٠٩): النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، العدد ١، الكويت، ديسمبر، ص ٣.
- ١٣- العايب، عبد الرحمن (٢٠١٧): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، ص ٢٤.
- ١٤- عوينان، عبد القادر (٢٠١٤): تحليل الآثار الاقتصادية لمشكلات البيئة في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليلة، ص ٣٠.
- ١٥- غانم، سمير خيرى مرسي (٢٠١٤): معوقات التنمية المستدامة في

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مركز
أنقرة، ص ٩٦.

٢١- المنيف، ماجد وآخرون (٢٠١٤):

الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة
المالية والعالمية "حالة أقطار مجلس التعاون
لدول الخليج العربية"، الطبعة الأولى، مركز
دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،
ص ٢٥٩.

٢٢- ناجي، أحمد عبد الفتاح (٢٠١٣)،

"التنمية المستدامة في المجتمع النامي في
ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة
الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص ٩١

٢٣- نصر، أحمد عبد البديع (٢٠٠٦)،

"أسباب الفجوة الرقمية في عالمانا"، القبس،
ص ٣٢

٢٤- Adrian Blundell – Wignall,

Yu-Wei Hu, Juan Yermo,
Soverelgn Wealth and pension
fund issues, Financial Market
Trends, OCDE, No. 49, Vol.
2016-1,

٢٥- Balding(2010): Analyzing

the role of sovereign wealth
funds, Working Paper, Council
on Foreign Relations

٢٦- (Beck and Fidora (2012):

Analysis of the impact of
sovereign wealth funds on
global financial markets and the

دول العالم الإسلامي الدراسة تحليلية
بالتطبيق على جمهورية مصر العربية"، بحث
مقدم إلى الملتقى الدولي حول مقومات
تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد
الإسلامي، جامعة قالمة، ٣-٤ ديسمبر، ص
٥، ٦.

١٦- كحل، نوال بن (٢٠١٣): الصناديق

السيادية، الاستثمار بين الفرص والمخاوف،
دفاثر البحوث العلمية، مجلة علمية محكمة
تصدر عن المركز الجامعي بتيبازة، العدد
الثالث الخاص بأعمال الملتقى العلمي الوطني
حول "بيئة الأعمال الداعمة لتطوير الأسواق
المالية وتفعيلها يومي ٢٧/٢٨ نوفمبر،
ص ٣١١.

١٧- ماجدة أبو زنت وعثمان محمد غنيم

(٢٠٠٩): التنمية المستدامة من منظور
الثقافة العربية الإسلامية مجلة دراسات العلوم
الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن،
المجلد ٣٦، العدد ١، ص ٥٢.

١٨- مجموعة العمل الدولية لصناديق

الثورة السيادية (IWG)، بيان صحفي رقم
٠٨/٠٦، ١١ أكتوبر ٢٠١٧، ص ٤،
٥.

١٩- المناعي، جاسم (٢٠٠٨): ظاهرة

صناديق الثروات السيادية، صندوق النقد
العربي، بحث منشور، أبو ظبي، دولة
الإمارات العربية المتحدة، ص ٤٥

٢٠- منظمة التعاون الإسلامي (٢٠١٥):

التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون
الإسلامي تشجيع الاستثمار من أجل التنمية،

Chhachharia and –٣١
Laeven,(2008): Sovereign funds
investment strategies and their
performance in achieving
sustainable development, in
Handbook of international.
Economics, vol.2, p 749
Démarolle Alain, Rapport –٣٢
sur les Fonds souverains,
ministère de l'économie de
l'industrie et de l'emploi, Paris,
France, 2018, p3.
Dewenter, et al, 2016: –٣٣
The impact of sovereign wealth
investments on the values of the
companies in which they invest
and improving development
indicators, NBER Working Paper
.10332
F. Coppens, F. Conzalez –٣٤
& G. Winkler, (2017). The
performance of credit rating
systems in the assessment of
collateral used in Euro system
monetary policy operations, P57
Fei and Xu, 2019: The –٣٥
impact of the financial crisis on
investment behavior in
sovereign wealth funds in order
to achieve development and

potential effects of transferring
foreign exchange reserves to
sovereign wealth funds on flows
to achieve sustainable
development, , IMF working
.Paper No. 02 177
Bernstein, et al, 2016: –٣٧
Investment strategies and
performance across sovereign
wealth funds, Sustainabilir and
Adjustment, Richard Clarinda
id). The University of Chicago
Press, Chicago, ILL, P90
Bortolotti, et al, 2018 –٣٨
Empirical analysis of :
investment patterns of sovereign
funds for development, Journal
of international Money and
finance Vol. 26(4), P.631, June.
Caroline Bertin Delacour, –٣٩
Les Fonds Souverains "ces
nouveaux acteurs de mie
mondiale", édition les Echos,
paris, France, 2014, p22.
Chen, D. H. C., & –٣٠
Dahlman, C. J (2014). "The
Digital Economy, the KAM
Methodology and World Bank
Operations, p25

Deutsche Bank Research.
Frankfurt, P54

M. Sturm and F. Gurtner, -٤١

(2017). Fiscal policy in
Mediterranean countries –
Developments, structures and
implications for monetary policy

Nimrod Raphaeli & -٤٢

Bianca Gersten, (2018).
:Sovereign wealth Funds
Investment Vehicles for Persian
Gulf Countries. Middle East
Quarterly, P90

P. Moutot and -٤٣

coordinated by D. Gerdesmeier,
A. Lojschova & J. von
Landesberger, (2017) The role
of other financial intermediaries
in monetary and credit
developments in the euro area
edited P. Moutot and
coordinated by D. Gerdesmeier,
A. Lojschova & J. von
Landesberger.

Philippe Bouyoux, (2017) -٤٤

: Les conditions d'une
contribution positive des fonds
souverains à l'économie
mondiale, direction général du
trésor et de la politique

planning in the era of
technology, Sovereign Wealth
Funds and the World Economy.

Foreign Affairs 87(1)119

Fidora, Michael, Marcel -٣٦

Fratzcher & Christian Thimann,
(2017) Home bias in global
bond and equity markets: The
role of real exchange rate
volatility, Journal of
international Money and finance

Vol. 26(4), PP.631–655, June

Fotak, et al, (2015): -٣٧

Conducting empirical research
on the financial implications of
SWF investments, Interactions
and challenges,p50

Global Ecommerce -٣٨

(2019) – "Ecommerce Continues
strong Gains Amid Global
Economic Uncertainty, p9

Ismael Peña- -٣٩

López(2009): Measuring digital
development for policy-making :
Models, Stages, Characteristics
and Causes. PhD thesis by:
Catalonia University, P98

Kern Steffen, Sovereign -٤٠

Wealth Punds, (2017). State
Investment on the Rise,

économique, n°28, paris,
France, p2

Ping and Chao, 2017: -٤٥

Macroeconomic alignment with
sovereign wealth funds to keep
pace with the digital age, A
Developing Country Perspective
(New York, NY: Columbia
University

Tomas N. Carson, William -٤٦

P. Litmann, Sovereign wealth
funds, Nova Science Publishers,
New York, USA, 2019, p2.

Tomas N. Carson, William P.
Litmann, Sovereign wealth funds,
Nova Science Publishers, New
York, USA, 2018, p33.